

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٧١

الثلاثاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس/الرئيسة	السيد نينزيا/السيدة إيفستينغا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2022/119)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-26394 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2022/119)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري بابيو - تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا أفريقيا الوسطى في الخارج.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مانكيور ندياي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وسعادة السيد بيرتينو ماتياس ماتوندو، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد جواو صمويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/119، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد ندياي.

السيد ندياي (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وكذلك الأمين العام، على منحي الشرف مرة أخرى لأخذ الكلمة اليوم لتقديم تقريره عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2022/119)

بموجب الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٦٠٥ (٢٠٢١) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

بداية، أود أن أرحب باهتمام المجلس المستمر بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعمه بالإجماع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال تجديد ولايتها وتكييفها باستمرار مع سياق ومتطلبات الوضع في الميدان.

وأعتمد هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تهاني وتمنياتي بالنجاح لدولة رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى الجديد، السيد فيليكس مولوا، وحكومته، التي تواجه بالتأكيد تحديات كثيرة. وتشمل تلك التحديات تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتنظيم الحوار الجمهوري واستعادة سلطة الدولة وخدماتها، وفقا لمقتضيات سيادة القانون من أجل توفير رعاية فعالة للسكان المتضررين من الأزمة.

ولا حاجة إلى الإشارة إلى أن هؤلاء السكان لا يطمحون إلا إلى استئناف أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية والاستفادة من إعادة إطلاق البرامج الإنمائية، لا سيما في ضوء الركود الحالي في أعقاب مرض فيروس كورونا والذي يضعف النسيج الاجتماعي. وينطبق الشيء نفسه على إجراء الانتخابات المحلية، التي طال انتظارها منذ عام ١٩٨٨. وفي هذا السياق، هناك تعبئة تامة في صفوف البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وسيظل الوضع كذلك لدعم حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع شركائها.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا لأعضاء المجلس على دعمهم الحاسم خلال الأزمة الانتخابية، ولا سيما من خلال زيادة سقف الوحدات العسكرية والشرطة. وأعرب عن تقديري للمقر على الجهود التي يبذلها للتعبيل بنشر القدرات العسكرية والشرطة الجديدة، التي بدأ وصول أهمها ويُنتظر أن يزيد ذلك من قدرة البعثة على حماية السكان المدنيين والوفاء بولايتها. وبينما أكرر امتناني على الدعم المستمر من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لبعثة الأمم المتحدة، أشجعها على الوفاء بالتزاماتها بنشر القوات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، مكنت الزيارة التي قام بها خبراء روانديون وأنغوليون من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى بانغي في منتصف شباط/فبراير من إنشاء وبلورة الإطار المرجعي لفريق عامل للمتابعة، بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين. وهذا الفريق العامل مسؤول عن رصد ثلاثة جوانب من خريطة طريق لواندا المتفق عليها في مؤتمر القمة الأخير للمؤتمر الدولي، وهي التواصل مع الجماعات المسلحة؛ وآثار إعلان رئيس الدولة عن وقف إطلاق النار من جانب واحد؛ وتعزيز القدرة التنفيذية للحكومة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي للفريق العامل عندئذ أن يسمح بتنشيط عملية السلام على نحو منسق وأن يغتنم أي فرص جديدة لحشد الخبرات والموارد من أجل تحقيق السلام والأمن.

وتعمل البعثة على إعادة تعبئة جميع الشركاء وتستخدم مساعيها الحميدة وقوتها على النحو الأمثل لزيادة إسهام الشركاء الدوليين في عملية السلام، وكذلك لكي تضمن بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة مصداقية الاتفاق وسلامته. ومن مصلحتنا المشتركة العمل مع الحكومة لضمان مشاركة الضامنين والميسرين للاتفاق السياسي المبرم في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ مشاركة كاملة في عملية تنشيط الاتفاق من خلال تنفيذ خريطة الطريق للسلام والمصالحة.

ولذلك، تسهم البعثة، من خلال مساعيها الحميدة، في النهوض بالعملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتعاون البعثة، جنباً إلى جنب مع شركائها، مع الحكومة والمعارضة السياسية لتهيئة مناخ من الثقة من أجل كسر حالة الجمود التي نشأت في سياق التحضير للحوار الجمهوري بسبب انسحاب المعارضة من العملية. ويسعدني أن هذا الاستثمار الجماعي أدى إلى عودة المعارضة الديمقراطية إلى اللجنة المنظمة للحوار الجمهوري، التي استأنفت أعمالها. وأدعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى الحفاظ على ذلك الزخم الإيجابي من أجل الإسهام في إجراء حوار جمهوري صادق وبناء وشامل للجميع، يمكن أن يسفر عن اتفاقات لتحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية.

وستواصل البعثة، وفقاً لولايتها، دعم العملية التحضيرية وتهيئة الظروف اللازمة لنجاح الحوار، والذي تعتزم الحكومة عقده في آذار/

إن التقدم المحرز نحو تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ملحوظ وما زال مستمراً في مواجهة التحديات المستمرة. وعقب اعتماد خريطة الطريق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ١٦ أيلول/سبتمبر وإعلان الرئيس تواديرا عن وقف إطلاق النار أحادي الجانب في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثلو تلك المنظمة دون الإقليمية بزيارة متابعة إلى بانغي في ١٤ كانون الثاني/يناير للدفع قدماً بالتنفيذ الفعال لخريطة الطريق من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأشكر جميع الشركاء الإقليميين والدوليين ودول المنطقة دون الإقليمية المشاركة في تلك المبادرة وأدعوهم إلى مواصلة دعمهم من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة ستستفيد من زيادة ترسيخها في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، أدعو الحكومة إلى مواصلة إظهار التزامها بدفع عملية السلام قدماً من خلال اعتماد تدابير ملموسة وسريعة. وفيما يتعلق بخريطة الطريق، على وجه الخصوص، من الضروري تحديد آليات المتابعة من خلال تفعيلها وكفالة دعمها بجدول زمني واضح، وكذلك من خلال محاسبة جميع أصحاب المصلحة دون استثناء.

ولن تتجح خريطة الطريق إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية قوية وبرهنت جميع الجهات الفاعلة بشكل قاطع لا رجعة فيه على رغبتها المشتركة في التغلب على الأزمة من خلال تنفيذ جميع التزاماتها بحسن نية. ولا يزال شعب أفريقيا الوسطى ينتظر جني ثمار السلام. وثمة حاجة ملحة إلى أن تخفف العملية السياسية من معاناة الناس، الذين هم ضحايا عنف ناجم عن نزاع استمر طويلاً.

ويواصل شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى - وفي مقدمتهم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى - الاضطلاع بدور استباقي في دعم الظروف المواتية لاستمرار عملية السلام. وينبغي أن ييسر التكامل بين خريطة الطريق المشتركة والاتفاق السياسي المبرم في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ التفاعلات التآزرية وأن يعزز تنشيط الاتفاق.

على الأراضي التي كانت تحتلها الجماعات المسلحة من قبل. غير أنني أستكر استمرار جميع أطراف النزاع في ارتكاب انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة فضلا عن استهداف بعض المجتمعات المحلية في مسارح العمليات والعنف الجنسي والجنساني أو المتصل بالنزاعات، فضلا عن تجنيد الأطفال وإساءة معاملتهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة. وأدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إجراء التحقيقات اللازمة لمحاكمة مرتكبي تلك الانتهاكات وتحقيق العدالة للضحايا. وأحث السلطات الوطنية على اتخاذ تدابير ملموسة وفورية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن وغيرها من أفراد الأمن.

وأشدد أيضا على ضرورة الجمع بين استئناف السيطرة على الإقليم واستعادة سلطة الدولة بصورة فعالة عن طريق نشر الخدمات لصالح السكان. فاستعادة سلطة الدولة وما يترتب على ذلك من بسط سيطرتها على الأراضي الوطنية، تتيح للحكومة والأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين فرصة ممتازة لبث روح جديدة في عملية تولي سلطات الدولة تدريجيا مسؤوليتها الرئيسية عن حماية السكان المدنيين.

ويبدو لي أن من الملح أكثر من أي وقت مضى، من حيث التوسع الكبير لسلطة الدولة، تشجيع الحكومة على استكشاف مسار أكثر توازنا يخفف من هيمنة العمليات العسكرية من خلال مواصلة العمليات السياسية وعمليات السلام. إن العمل العسكري ضروري ولكنه ليس كافيا في حد ذاته لتوفير حلول سياسية دائمة للأزمة. ولن يكون هناك حل عسكري حصرا للأزمة؛ فالحل لا يمكن إلا أن يكون سياسيا، كما ظل يقال على الدوام. وينطبق ذلك بوجه خاص لأنه يمكن لاستخدام القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى المزيد من الدعم، إذا لم يتم اتخاذ المزيد من الحيطة، أن يعرض للخطر مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية ويقوض المكاسب التي تحققت في عملية إصلاح قطاع الأمن ويضعف جهود المصالحة الوطنية ويهيئ مناخا من الشك المتبادل الذي قد يزيد من حدة التوترات ذات الطابع العرقي والديني.

مارس. إن التوقعات كبيرة. والهدف من ذلك هو إيجاد حلول سياسية دائمة وتهيئة مناخ سياسي يفضي إلى إجراء الانتخابات المحلية بنجاح. وسيكون الالتزام الصادق من جانب جميع أصحاب المصلحة مفتاح النجاح.

وتواصل البعثة، من خلال ولايتها المتعلقة بالمساعدة الانتخابية، دعم السلطات الوطنية والعمل مع المجتمع الدولي لضمان إجراء الانتخابات المحلية على النحو السليم، الأمر الذي سيسهم إسهاما كبيرا في تعميق عملية إرساء الديمقراطية بالنهوض بحكومة محلية شاملة للجميع.

وتعمل البعثة في ذلك الصدد مع جميع الأطراف السياسية المعنية للحفاظ على مناخ سياسي سلمي وتعزيز الثقة بغية أن يتسنى للشعب، عندما يحين الوقت، أن يشارك مشاركة كاملة، من دون أي عوائق، في تلك الممارسة الديمقراطية.

كما سيسهم نجاح تلك الانتخابات التي طال انتظارها في تعميق عملية اللامركزية، فضلا عن بسط سلطة الدولة وتوسيع الحيز السياسي في جميع أنحاء البلد. ولكي تلبى تلك العملية توقعات السكان قاطبة وتخدمهم بشكل كامل، أحث الحكومة على بذل أقصى الجهود لتهئية المناخ السياسي. وكذلك أدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم لإجراء الانتخابات، وفقا لأحكام الاتفاق السياسي. وسيكون من الضروري توفير نحو ١٠ ملايين دولار لضمان التمويل الكامل للانتخابات.

وعلى الرغم من إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، لا تزال الحالة الأمنية مثيرة للقلق. ففي بعض أجزاء الإقليم، تجري عمليات عسكرية ضد الجماعات المسلحة الأعضاء في ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير.

وتضاف إلى هذه العمليات العسكرية، العمليات الانتقامية التي تنفذها الجماعات المسلحة ضد قوات الأمن الوطني والسكان. وأحيط علما بالتقدم الذي أحرز خلال تلك العمليات لاستعادة السيطرة

مواصلة جهودها لتعزيز النظام القانوني لضمان احترام القانون بطريقة محايدة ومستقلة. وأثني على عقد أول جلسة علنية للمحكمة الجنائية الخاصة، التي تعكس التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب. وأدعو إلى احترام استقلالية المحكمة الجنائية الخاصة وحيادها. ومن الأهمية بمكان تهيئة بيئة تمكن المحكمة من الامتثال الكامل لولايتها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتحقيقات والملاحقات القضائية.

وقد وضعت هيكل وقواعد مكافحة الإفلات من العقاب بدعم من شركاء الحكومة الدوليين. ولكن لا يمكن للعدالة أن تخدم المصالحة إلا إذا صدرت أحكام. ولذلك، فإنني أدعو إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الخاصة.

وأود أن أشير إلى الجهود التي تبذلها الحكومة، كتطور إيجابي أرحب به، لتفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. فأعضاؤها، الذين عينوا على أساس التكافؤ بين الجنسين، يعملون جاهدين من أجل أن تصل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى نقطة تحول حاسمة في تعزيز حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويضات، وهو أمر حيوي للمصالحة الوطنية. ونعتقد أن جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال اللجنة، تدخل عصرا يركز تركيزا شاملا على العدالة الانتقالية، التي تستحق دعم جميع الشركاء الاستراتيجيين في وقت تشح فيه الموارد اللازمة لحسن سير عملياتها على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، التي تواصل تحمل المسؤولية عن مرتبات أعضاء اللجنة.

وأستنكر المناخ السلبي الذي تتسبب فيه حملات التضليل التي تقوض العلاقات بين الحكومة والشعب والبعثة وتؤجج السلوك العدائي من قبل قطاعات معينة من السكان والقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي. وأدعو الحكومة إلى مكافحة تلك الإجراءات، بما في ذلك عن طريق الملاحقات القضائية، لتعزيز تعاوننا، في جو من الثقة، في تنفيذ الولاية التي منحنا إياها مجلس الأمن. كما أعرب عن استنكاري لاستمرار انتهاكات اتفاق المقر، حيث تم توثيق ١٧ انتهاكا في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٢٢.

غير أنني أشيد برد فعل رئيس الجمهورية على ما أبلغ عنه من انتهاكات لمركز القوات. وأدعو الحكومة مرة أخرى إلى مواصلة حوارها

إنني أدعو السلطات الوطنية إلى الحفاظ على سلامة جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باحترام الإطار الموحد الحالي وبرنامج الحد من العنف القبلي بمنع أي مبادرات موازية قد تقوض كل تلك الجهود. وأكرر أن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان المدنيين. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب دعم نشر قوات الأمن الوطنية والداخلية على نحو مستدام، تحت قيادة وسيطرة أكثر فعالية وعلى أساس هيكلي، من أجل تحقيق الأداء الوظيفي الكامل في مهمتها السيادية المتمثلة في حماية الشعب وكفالة وحدة الإقليم. وذلك يتطلب إصلاحا مؤسسيا متعمقا يكون في حد ذاته نتيجة لإرادة سياسية قوية، بمشاركة متضافرة وشفافة من جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الاستراتيجيين.

وأهنئ السلطات الوطنية على إرادتها في تنفيذ خارطة الطريق لإصلاح قطاع الأمن الوطني التي وافق عليها رئيس الدولة في آب/أغسطس ٢٠٢١. ويجري حاليا استعراض وتحديث تلك الوثائق الإطارية، ولا سيما السياسة الوطنية للأمن واستراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني. وذلك احتمال إيجابي يشكل جزءا من آلية في قطاع الأمن للمساءلة والحكم الديمقراطي والخاصين لتحكم المواطن.

وأود أن ألفت الانتباه إلى تزايد استخدام أطراف النزاع العبوات الناسفة، ولا سيما في الجزء الغربي من البلد. وأدين بشدة استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، التي لها عواقب مأساوية، وأدعو أصحاب الجهات المعنية في النزاع إلى نبذ استخدامها فورا.

وينبغي، في ذلك السياق، تيسير الوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وبسبب تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في جمهورية أفريقيا الوسطى، أدعو الحكومة إلى أن تستكشف - بدعم من الشركاء - تنفيذ آلية وطنية لمكافحة الألغام. وأرحب بموافقة الرئيس تواديرا على العمل من أجل تنفيذ سلطة وطنية لمكافحة استخدام الألغام.

ويجب أن تقرر العدالة بالمصالحة من أجل النهوض بسلام دائم. وأحث السلطات الوطنية، بدعم من الشركاء الدوليين، على

وهناك العديد من المسائل، ترتبط على وجه الخصوص بالتوترات السياسية المحيطة بالتحضيرات للحوار الوطني، التي أبرزت ضرورة أن يظهر أصحاب المصلحة روحا حقيقية من التعاون بغية التوصل إلى حل توافقي مقبول على نطاق واسع وإنهاء الأزمة. ومن المهم التأكيد على أن التوترات بين الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الرئيسية ما زالت قائمة، على الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى وسياسة اليد الممدودة التي تتبعها الحكومة.

وفي السياق الحالي، حيث تنتظر جمهورية أفريقيا الوسطى بفرار الصبر إجراء حوار وطني، من المناسب الترحيب بالدينامية التوافقية التي سادت أثناء المشاورات بين سلطات أفريقيا الوسطى والأحزاب السياسية من المعارضة، بما في ذلك الأحزاب التي تم تجميعها ضمن المنبر الرئيسي للمعارضة السياسية، "ائتلاف المعارضة الديمقراطية ٢٠٢٠".

واليوم يبدو أن هذا الحل التوافقي متبادل من أجل الحفاظ على إمكانية إجراء حوار عملي يقوم على نتائج إيجابية من أجل بناء مستقبل مشترك وسلمي ومتناغم خلال الاجتماعات المزمع عقدها في آذار/مارس، والتي نأمل أن تسفر عن حلول ملموسة وتهيئ ظروف الأمل لجميع سكان أفريقيا الوسطى.

وقد أحاط الاتحاد الأفريقي علما بعودة ممثلي المعارضة الديمقراطية واستئناف أعمال اللجنة المنظمة للحوار الوطني في ٩ شباط/فبراير بعد أكثر من ثلاثة أشهر من الجمود. ويؤيد الاتحاد الأفريقي مواصلة عمل اللجنة المنظمة للحوار الوطني ويأمل مخلصا أن يجري الحوار خلال الفترة المقررة، من ١٤ إلى ٢١ آذار/مارس.

وأود أن أشيد بجهود الزعماء الدينيين، وجماعات المجتمع المدني، والنساء والشباب الذين لا يدخرون جهدا ويواصلون العمل على توعية السكان بشأن مشاركتهم النشطة في هذا الحوار والسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي الوقت نفسه، لا يزال تمويل الحوار الوطني يشكل تحديا. ورغم أن جزءا كبيرا من الميزانية توفره حكومة أفريقيا الوسطى، فإننا

مع البعثة لتحقيق أمن وسلامة أفراد حفظ السلام. وأرحب بإمكانية الوصول إلى رئيس الوزراء الجديد، السيد مولوا، في ذلك الصدد.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على التقدم المحرز في التعامل مع الحوادث المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد أجرت البعثة مراجعة استراتيجية هدفها الرئيسي تحسين إدارتها لخطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إطار تركيز أكثر شمولاً واستباقية.

لقد أحرز التقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن لا تزال هناك تحديات كثيرة. ويظل الدور النشط لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أساسيا لدعم التعديلات اللازمة التي ينبغي إجراؤها على عملية السلام، التي يشكلها اتفاق السلام وخارطة الطريق المشتركة والحوار الوطني والانتخابات المحلية المقبلة. إن أدوات السلام هذه ينبغي دعمها دعما كاملا واستخدامها بمهارة، وأن يكون الشاغل الرئيسي دوما هو حماية السكان المدنيين. وأدعو الحكومة والمجتمع الدولي مرة أخرى إلى دعم تنفيذ القرار ٢٦٠٥ (٢٠٢١) من أجل تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي والتنمية سلميا لجميع سكان أفريقيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد ندياي على إحاطته .

أعطي الكلمة الآن للسيد ماتوندو.

السيد ماتوندو (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرب عن امتناني

العميق لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، التي يشهد انعقادها مرة أخرى على اهتمام المجلس المستمر بتطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث لا يزال السلام والأمن شرطا مسبقا يستحق اهتمامنا الكامل.

إن تقييم الاتحاد الأفريقي للحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى يتم من خلال منظور التطورات الرئيسية التي حدثت، لا سيما على الصعيد السياسي، والتحضيرات للحوار الوطني، والحالة الأمنية، والجهود الجارية في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي أمور لا يمكن إغفالها لأنها لا تزال أولويات رئيسية.

ويرى الاتحاد الأفريقي أن خارطة الطريق المشتركة تؤيدي دورا حاسما في التعجيل بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، ولا سيما فيما يتعلق بسلوك تحالف الوطنيين من أجل التغيير وقادته. وقد كان إعلان رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى لوقف إطلاق النار في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الذي يدعو إلى إنهاء العمليات العسكرية وجميع العمليات المسلحة في جميع أنحاء الإقليم، جهدا إيجابيا لتعزيز الاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولم يدم هذا التدبير لوقف إطلاق النار طويلا، وإن كان يشجع على عملية التسريح التلقائي، التي قد تكون بمثابة نقطة انطلاق لأولويات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الواضح أنه ما لم يكن هناك وقف لإطلاق النار أو وقف للأعمال العدائية، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لن تكون فعالة.

وفي السياق نفسه، أتاح اجتماع المتابعة بشأن عملية لواندا، الذي عقد في بانغي في ١٤ كانون الثاني/يناير، تقييم أهداف خارطة الطريق المشتركة تلك والإجراءات الملموسة المتصلة بها. وفي هذا الصدد، من المهم زيادة تعزيز التنسيق بين آليات تنفيذ ورصد الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخارطة الطريق المشتركة، مع مراعاة دور الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبلدان المنطقة دون الإقليمية بوصفها ضامنة وميسرة للاتفاق السياسي.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من بصيص الأمل هذا فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق وإتمامه واحتمال إجراء حوار وطني في المستقبل القريب، لا تزال التطورات في الحالة الأمنية تتسم بالتحديات المستمرة في مجال الحد من قدرات الجماعات المسلحة، التي لا تزال تشكل تهديدا لجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة، كما يتضح من استمرار التوترات واستمرار وجود الجماعات المسلحة، لا سيما في المناطق الشمالية الغربية والشمالية والوسطى من جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدة أنشطة غير قانونية عبر الحدود.

من الناحية العسكرية يستمر الهجوم الذي تشنه القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بدعم من القوات الثنائية بغية الحد من

ننتظر بفارغ الصبر مساهمات الشركاء. وفي انتظار الاتفاق على موعد الحوار الوطني، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق ببعض المسائل الهامة، بما في ذلك المواضيع، وهيئة رئاسة الحوار الوطني وقائمة المشاركين. ولذلك، يدعو الاتحاد الأفريقي جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة تقديم دعمهم المادي والتقني لإجراء الحوار في الوقت المناسب وتكليه بالنجاح.

وفي السياق نفسه، لا تزال التوقعات كبيرة بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي تواصل مرحلة التحول الديمقراطي في البلد بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، وهي تحرز المزيد من التقدم نحو إجراء الانتخابات الإقليمية والبلدية، المقررة في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وفيما يتعلق بعملية السلام، مرت ثلاث سنوات على توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة في بانغي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩. وما زلنا نلقي نظرة نقدية وموضوعية على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي. وفي الاجتماع العادي الثاني عشر للجنة التنفيذية للرصد، المعقود في ١٤ شباط/فبراير، قامت الحكومة والجماعات المسلحة وممثلو المجتمع المدني والجهات الضامنة والميسرة لاتفاق السلام بتقييم التقدم المحرز والتحديات المتصلة بتنفيذه. والتقييم العام إيجابي من حيث احترام التزامات الحكومة والجماعات المسلحة الواردة في المادتين ٤ و ٥ على الترتيب من الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة.

غير أن الأمر الذي لا يزال يتعين القيام به في سياق تنفيذ الاتفاق ما زال مهما جدا وينبغي ألا نغفله. وأود أن أرحب بمبادرة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبالجهد المبذولة في سياق خارطة الطريق المشتركة لتعبئة المنطقة دون الإقليمية، بأوسع المعاني، من أجل تعزيز الحوار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالاتصالات مع قادة تحالف الوطنيين من أجل التغيير، وإعادة تجميع مقاتليه ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في السياق الأوسع لبرنامج حكومة أفريقيا الوسطى الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

أصحاب المصلحة والشركاء الدوليين في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ومحاكمة منتهكي قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ وإشراك جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع بدون تجاهل الاحتياجات الإنسانية. فتلك جميعا أولويات يمكنها أن تساعد جمهورية أفريقيا الوسطى على التغلب على عدم الاستقرار السياسي والعسكري المستمر، فضلا عن الشروع في السير نحو مسار السلام والاستقرار والإنعاش الاقتصادي على نحو فعال.

وأعتمد هذه الفرصة - باسم الاتحاد الأفريقي - لأشكر بلدان المنطقة والبعثة المتكاملة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين آخرين على التعاون بين مختلف منظماتنا، فضلا عن تقديم الدعم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ونناشدكم لأن يواصلوا تضامنهم مع البلد.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي دون أن أشيد بأخي العزيز فخامة السيد منكور ندياي على دوره الحاسم في رئاسة البعثة المتكاملة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وما برحت على اتصال يومي معه في جو من اللياقة والصراحة والاحترام، ما ساعد الاتحاد الأفريقي والبعثة المتكاملة على المشاركة في تعاون فعال سعيا إلى تحقيق الأهداف الخاصة بكل منا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد ماتوندو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاهولو.

السيد كاهولو (تكلم بالإنكليزية) بداية، أود أن أهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. كما أعرب عن امتناني للاتحاد الروسي من خلال ممثله الدائم، سعادة السيد فاسيلي نيبينزيا وفريقه على القيادة الفعالة التي أظهرها حتى الآن فضلا عن دعوتي لمخاطبة المجلس.

إنه لشرف لي دائما أن أخطب مجلس الأمن. ووفقا للدعوة، فإن المطلوب مني أن أعرض وجهة نظري بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. بالتالي سأقدم معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في

المشاكل التي ربما تسببها الجماعات المسلحة. لكن وكما أكد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عدة مرات، لا يزال الاتحاد الأفريقي مقتنعا بأنه ربما يصبح الحل العسكري للأزمة السياسية والعسكرية الزاهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى كما يدعو له بعض أصحاب المصلحة سرايا إذا لم يقترن بتسوية سياسية أو حل توافقي. وستكون لهذا العنف عواقب سلبية على السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم في أوضاع هشة جدا ويواجهون انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى معاناتهم من الأعمال الانتقامية والتشريد القسري.

ولا يزال نحو ٢,٥ مليون شخص - أي أكثر من نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى - يفتقرون إلى المساعدة الإنسانية الكافية - لأسباب منها عدم إمكانية الوصول إلى بعض المواقع التي يقيم فيها المشردون داخليا.

وكثيرا ما تتناثر حالات النزاع المسلح واحترام حقوق الإنسان، الأمر الذي ينطبق أيضا على جمهورية أفريقيا الوسطى. يود الاتحاد الأفريقي أن يعرب عن قلقه العميق من التقارير عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين، خاصة في المناطق التي تجري فيها العمليات العسكرية. في السياق نفسه فإن استخدام الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ضد وحدات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمدنيين إجراء يجب شجبه ويدينه الاتحاد الأفريقي بشدة. وينبغي توثيق هذه الأفعال بدقة حتى يتسنى تحديد المسؤولية السياسية والقضائية عنها بما يمكن من تحديد هوية الجناة والمتورطين معهم.

ختاما، وبالتطلع إلى المستقبل، أود أن أشدد على ضرورة اتخاذ تدابير محددة لكفالة التنفيذ الناجح للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة الطريق المشتركة؛ وعقد حوار جمهوري شامل في الوقت المناسب؛ وحل الجماعات المسلحة ومواصلة مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ لا سيما تفعيل الوحدات الأمنية المختلطة؛ وتعزيز التعاون الإقليمي الفعال على مبادرات السلام وفي مجال الأمن العابر للحدود، فضلا عن جهود تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والتعاون ومواءمة المواقف بين مختلف

ونلاحظ مع الشعور بالارتياح أن حكومة الرئيس تواديرا ما تزال ملتزمة بالاتفاق السياسي من أجل السلام والمصالحة بعد مرور ستة أشهر على وقف إطلاق النار. ولا تزال حكومته ملتزمة أيضا بتنفيذ خريطة الطريق المشتركة للسلام في ذلك البلد. وعلاوة على ذلك، فإن حكومته شاملة للجميع في طبيعتها، وقد أنشأت ودشنت اللجنة المنظمة لإطار الحوار الجمهوري، التي تضم المعارضة السياسية والجماعات المسلحة والزعماء الدينيين والمجتمع المدني.

ولأسف، يواجه تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات، بسبب عوامل كثيرة مترابطة، بعضها خارج عن سيطرة الحكومة. إن قدرة الحكومة المؤسسية على التنفيذ السريع للاتفاق تعوقها التحديات المالية وغير المالية على السواء.

لدى الحكومة قدرات محدودة في مجال الموارد البشرية، بسبب الآثار السلبية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في البلد. وهناك أيضا انخفاض في الروح المعنوية بين موظفي الخدمة المدنية، بمن فيهم العسكريون، بسبب تأخر دفع المرتبات. وتؤثر هذه الحالة على التنفيذ السريع لعمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، التي كانت إحدى التوصيات الحاسمة لمؤتمر القمة المصغر الثالث للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وأنشأت الحكومة الهياكل السياسية والإدارية اللازمة، مثل تعيين وزير دولة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن ووزير للعمل الإنساني والمصالحة الوطنية، وعينت رسميا لجنة الرصد التنفيذية لرصد تنفيذ الاتفاق. كما حددت ما يقرب من ٢٠٥ ٤ عناصر من الجماعات المسلحة، ستستفيد من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. غير أن العملية تباطأت بسبب محدودية الحيز المالي والقدرات المؤسسية، مما أثار القلق والذعر فيما بين المستفيدين.

ويذكر الأعضاء أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أعلنت في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ اعتماد الجدول الزمني للانتخابات البلدية والإقليمية وانتخابات مجلس الشيوخ. وتعهدت الحكومة بإجراء انتخابات

جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما التطورات السياسية والحالة الأمنية والإنسانية. وسأختتم بياني بتقديم بعض التوصيات لكي ينظر فيها مجلس الأمن.

إن تاريخ النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى وتداعياته الاقتصادية السياسية والاجتماعية معروفة جيدا بالنسبة لمجلس الأمن. لقد حدثت هذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السلبية والعواقب غير المباشرة التي ترتبت على المنطقة بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى - ممثلا في فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا ورئيس المؤتمر الدولي - للاهتمام المخلص بإيجاد حل لتدهور الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

واستضاف المؤتمر الدولي حتى الآن ثلاث مؤتمرات قمة مصغرة لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المؤتمر بشأن الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٢١ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وكما يذكر الأعضاء اعتمد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المؤتمر في مؤتمر القمة المصغر الثالث المعقود في لواندا خريطة طريق مشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى دعا فيه المشاركون إلى إجراء حوار شامل لدعم الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وحثوا فيه الحكومة على إعلان وقف لإطلاق النار.

علاوة على ذلك يذكر الأعضاء بأنه نتيجة لقرارات مؤتمر القمة المصغر الثالث المعقود في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، أعلن رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فخامة السيد فوستين أرشانغ تواديرا، وقف إطلاق النار من جانب واحد فضلا عن وقف القتال ضد الجماعات المسلحة، الأمر الذي يدل على التزام حكومته بتنشيط عملية السلام وتعزيز الحوار السلمي، معطيا بذلك بعض الزخم لعملية السلام. ويستمر رصد التقدم التدريجي في سياق تخفيف حدة التوترات السياسية والمدنية وحل الأزمة الإنسانية ومواصلة منع انتهاكات حقوق الإنسان.

جدا من قوات الأمن وضباط شرطة الدولة الذين يتمتعون بالمهارات والمعدات والقدرات اللازمة لحماية المدنيين من اندلاع أعمال العنف على نطاق واسع. وقد أسهم ذلك في عدم كفاية توفير الخدمات العامة، وعدم القدرة على تنفيذ البرامج الإقليمية، وتدهور الحالة الأمنية.

وفي الختام، أود أن أقول إن هناك حاجة إلى أن يعمل مجلس الأمن، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل مواصلة إجراء إصلاحات قوية في قطاع الأمن يقودها البلد لمساعدته على التصدي على نحو أفضل للتحديات الأمنية المعقدة.

وفي السياق نفسه، أدعو الشركاء المتعاونين إلى الوفاء الكامل بتعهداتهم حتى تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من تقديم الدعم الكامل للسلطة الوطنية للانتخابات وإجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية. وعلاوة على ذلك، اسمحوا لي أن أكرر طلب فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بأن يعيد مجلس الأمن النظر في حظر الأسلحة، الذي لا يزال يؤثر على قدرة قوات الأمن على صون السلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى واستعادة القانون والنظام في البلد والحفاظ عليه. لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية إلا بتحسين الحالة الأمنية والإنسانية للبلد.

ونحن في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى سنظل ملتزمين بتيسير الاستقرار الطويل الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة بأسرها. ونشيد بالتزام الحكومة وجميع أصحاب المصلحة بتعزيز السلام ودعم الاستقرار المؤسسي واستعادة الأمن في البلد والمنطقة. ونحن ندعم تماما، وسنواصل بشكل تام دعم تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي يشكل إطارا وجدول أعمال قانونيين لتهيئة الظروف لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية بين الدول الأعضاء فيه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد كاهولو على إحاطته.

بلدية وإقليمية وانتخابات مجلس الشيوخ في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، وهي الأولى منذ أكثر من ثلاثة عقود، منذ عام ١٩٨٨.

وبينما نشيد بتلك الخطوة، نعرب عن قلقنا من أن البلد يفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة الحاسمة الأهمية المطلوبة لإجراء انتخابات شاملة للجميع ذات مصداقية ونزيهة، مثل تسجيل الناخبين وتنقيفهم. وفي الوقت الراهن، لم يبدأ بعد بشكل كامل سير عملية تسجيل المواطنين، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون العائدون والبالغون المؤهلون حديثا، وقد لا يكمل البلد المهمة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ما لم يتمكن من تعبئة ما يقرب من ١٠ ملايين دولار. وهذه وصفة للعنف السياسي والانتخابي الناجم عن النتائج المتنازع عليها، بسبب عدم كفاية التحضير.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نلاحظ بقلق أن قرابة ٣ ملايين شخص، يمثلون ٦٣ في المائة من السكان، ما زالوا بحاجة ماسة إلى الحماية والإغاثة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب العنف والنزاع، يوجد في البلد ما يقرب من ٣٠٠ ٦٤١ من المشردين داخليا. وعموما، لا يزال الفقر وبطالة الشباب عند مستويات مرتفعة جدا في البلد. ونحن في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى نرى أن الوقت قد حان لإشراك الشباب في عملية تحول حقيقية. يجب اعتبار الشباب شركاء فاعلين في تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.

ولا تزال الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى غير مستقرة. ورغم توقيع وقف لإطلاق النار، فإن حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار تواصل إدانة الانتهاكات ضد السكان المدنيين والهجمات على قوات الدفاع والأمن. وقد كتبنا مرارا وتكرارا، من خلال رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ندعو القادة والجماعات المسلحة إلى احترام التزاماتهم وإدانة استخدام الألغام المضادة للأفراد.

ولاحظنا أيضا أن الحكومة لم تعزز بعد آلية القيادة والسيطرة. ويفتقر البلد حاليا إلى نظام اجتماعي تقني دينامي ومتكيف بشكل لتصميم وتنفيذ إجراءات إقليمية مشتركة. ولا يملك البلد سوى عدد قليل

إزاء التجنيد المخصص لميليشيات أنتي بالاكا على يد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بمساعدة مرتزقة فاغنر. فهذه العملية الموازية والمبهمة تحمل بذور عنف قبلي جديد.

وعلى الصعيد السياسي، تلاحظ فرنسا مع الارتياح الاستئناف الوشيك للحوار الجمهوري الذي تظهر الحكومة والمعارضة من خلاله أنهما قادرتان على التوصل إلى حل توفيقي يصب في مصلحة البلد. ويجب أن يستمر ذلك. ويجب تنظيم الانتخابات المحلية في أيلول/سبتمبر بطريقة تعاونية ومع احترام حرية التعبير والإعلام. ويجب أن تجد المعارضة غير المسلحة حيزا سياسيا للتعبير، والحرية بدون خوف من الانتقام.

ثالثا، أدعو السلطات الحكومية إلى تكثيف جهودها في مكافحة الإفلات من العقاب. وأرحب بإجراء ٢٦ تحقيقا ضد مرتكبي الهجمات على البعثة، فضلا عن بدء جلسات استماع علنية للمحكمة الجنائية الخاصة. ويجب أن تكون المحكمة قادرة على الاضطلاع بولايتها بصورة مستقلة، من دون تدخل سياسي. ولا تزال هناك جهة فاعلة لم تتم مقاضاتها، وهي مجموعة فاغنر. ففي أيغابندو في منتصف كانون الثاني/يناير، قتل أكثر من ١٠ مدنيين. والأدلة واضحة - هؤلاء الناس أعدموا على يد مرتزقة تابعين لفاغنر. وبعد الحادث، زرع المرتزقة ألغاما حول القرية لمنع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من إجراء تحقيق. وهذه ليست حادثة منفردة. فهذا العنف منهجي ومتعمد. إنه جزء من نمط إرهاب للسيطرة على بعض الأراضي والاستفادة منها. ونحن نعلم أن فاغنر قد أساءت معاملة بعض أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ونعلم أن أجهزة التشويش تستخدم لمنع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من اتخاذ إجراء؛ وليس لدينا شك فيما يتعلق بمن هو المسؤول. وأدعو جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مقاضاة جميع مرتكبي أعمال العنف، أيا كانوا.

وسأختتم بياني ببعض الملاحظات بشأن حظر الأسلحة. ففي حين أن تقارير الأمم المتحدة تبين أن العنف في جمهورية أفريقيا

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على إحاطاتهم. وأرحب بحضور وزيرة الخارجية والفرنكوفونية وراعيا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج، السيدة بابيو تيمون. وأشكرها على حضورها لإعادة تأكيد التزام جمهورية أفريقيا الوسطى أمام مجلس الأمن بإيجاد حل دائم للمشاكل التي تسببها الجماعات المسلحة.

سأقول ذلك بشكل قاطع - إن الجماعات المسلحة تمثل تهديدا خطيرا. يدين تقرير الأمين العام (S/2022/119) مرة أخرى ما تقوم به من أعمال تجاه المدنيين، والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، ومؤسسات الدولة، وذوي الخوذ الزرق، والعاملين في المجال الإنساني. يجب أن يقوم المجتمع الدولي بدوره كاملا في فرض الجزاءات المنصوص عليها في اتفاق السلام ضد تلك الجماعات. ولهذا السبب اقترحت فرنسا على المجلس، في كانون الأول/ديسمبر، فرض عقوبات على علي داراسا. إن طريق استخدام الأسلحة الذي تختاره جميع الأطراف الفاعلة ليس هو الحل. فالانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار من جانب الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لا تتيح طريقا للحوار الصادق. ومع ذلك، فهذا المسار موجود. وهو خريطة طريق لواندا، التي يدعمها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأنغولا، ورواندا. وأدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة إلى تنفيذ التزاماتها دون إبطاء. من الضروري تنفيذ وقف إطلاق النار.

وستتطلب العودة إلى السلام أيضا القيام بعملية فاعلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وأرحب بتسريح الحكومة لأكثر من ٤٠٠ مقاتل منذ تشرين الأول/أكتوبر، بدعم من البعثة. ويجب أن نواصل السير في هذا الاتجاه. ويجب أن تتم هذه العملية بطريقة شفافة، من جانب السلطات الحكومية نفسها وبدعم من بعثة الأمم المتحدة، والمنطقة، والمجتمع الدولي. وتشعر فرنسا بالقلق

على مواءمة ولايتها وفقا لذلك. ونطلب أيضا أن تتعاون السلطات الحكومية تعاونًا كاملاً معنا في هذا الصدد.

ثانياً، نحن مقتنعون بأنه يجب علينا إعطاء الأولوية لتعزيز نظام العدالة. وفي هذا الصدد، نرى علامات مشجعة، مثل إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة. والحكومة ملزمة بالتحقيق مع من ينتهكون الأطر القانونية ومعاقبتهم. ولا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي بدون تحقيق العدالة للضحايا. وفي هذا السياق، يجب إنشاء نظم للعدالة الانتقالية بدعم من شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثاً، نكرر تأكيد الاقتناع الراسخ بأن الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع هو حل سياسي. ولذلك نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الحكومة والمعارضة من أجل تعزيز الحوار. ونرحب كذلك بحشد الشركاء، مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، لتيسير ذلك الحوار. وندعو السلطات الحكومية إلى كفالة إجراء عملية شاملة للجميع في جميع أنحاء الإقليم الوطني، بمشاركة نشطة ومتساوية من جانب المرأة. وتعتقد المكسيك أن الحوار الجمهوري فرصة أمام الجهات الفاعلة للالتزام بالإصلاحات الضرورية لتحسين إدارة الدولة، لا سيما فيما يتعلق باللامركزية. يجب أن يمضي الحوار الجمهوري في هذا الاتجاه.

وأخيراً، أود أن أنهو بعمل الممثل الخاص ندياي كرئيس للبعثة على مدى السنوات القليلة الماضية وأتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية أشكر السيد مانكور ندياي والسفير برتينو ماتياس ماتوندو والسيد جواو سامويل كاهولو على إحاطاتهم القيمة. وأرحب بمشاركة معالي سيلفي بايبو تيمون وزيرة الشؤون الخارجية وشؤون الفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج، في هذا الاجتماع.

السيد الرئيس، يدعم بلدي جهود خفض التصعيد في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعاني من انعدام الاستقرار وتفاقم في الأوضاع

الوسطى خلال العام الماضي قد ازداد تصاعداً، لا يزال من الواضح أن انتشار الأسلحة جزء من المشكلة. ويجب أن تكون التغييرات في نظام الجزاءات جزءاً من استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار التقدم السياسي المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجهود الإقليمية، والتقدم المحرز في تحقيق أهداف تحديد الأسلحة التي وضعها المجلس. وتأسف فرنسا لأن الاتحاد الروسي لا يزال يعرقل عمل فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يلقي عمله الضوء على الحالة. وأخيراً، أود أن أشيد بعمل البعثة ورئيسها الممثل الخاص ندياي. ونقدر أيما تقدير العمل الذي قام به خلال السنوات الثلاث الماضية في ظل أصعب الظروف.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

أود أن أشكر المشاركين في هذه الجلسة على إحاطاتهم وبياناتهم، وأرحب بوزيرة الخارجية بايبو تيمون في مجلس الأمن.

سأركز اليوم على ثلاث مسائل تعتبرها المكسيك أساسية لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أولاً، يجب أن نأخذ في الاعتبار التطورات في الحالة الأمنية. وتشير أحدث تقارير الأمين العام إلى حدوث تغييرات كبيرة في وجود المجتمع الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتحديدًا فيما يتعلق بوصول جهات فاعلة جديدة إلى البلد. وهذا يعقد حالة محفوفة بالمخاطر بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح ما يسمى بائتلاف الوطنيين من أجل التغيير مجزأً. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنه الرئيس تواديرا في تشرين الأول/أكتوبر، فإننا نشهد زيادة مثيرة للقلق في استخدام الجماعات المسلحة للألغام المضادة للأفراد. كما نشهد استمرار الاتجار غير المشروع بالأسلحة على الرغم من الحظر الحالي المفروض على توريد الأسلحة.

وترى المكسيك أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية، يجب أن تركز على مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على التغلب على التحديات التي تواجهها. ولذلك، فلنعمل

إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين والامتناع عن استهداف العاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام، حيث يستنكر بلدي مثل هذه الهجمات ويرفضها.

ومن جانب آخر فإن مواصلة الحكومة مساعيها في البحث عن السبل لإقامة شراكات مع الجهات الاقتصادية والمالية سيساعد في تحقيق التعافي الاقتصادي وإرساء السلام والاستقرار على المدى البعيد. وبدورها تواصل دولة الإمارات تقديم الدعم اللازم.

وختاما السيد الرئيس، نشدد على أهمية استمرارية الجهود والمبادرات الدولية والإقليمية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي من شأنها أن تدعم مساعي تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة ككل. وشكرا.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على آرائهم ونرحب بوزيرة الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا أفريقيا الوسطى في الخارج في جمهورية أفريقيا الوسطى.

منذ الإحاطة السابقة في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8882)، شهدنا بعض الانتكاسات والتقدم الهش. واسمحو لي أن أذكر بعض الأمثلة.

أولاً، لاحظنا للأسف كيف أن وقف إطلاق النار الأحادي الجانب لم يسفر عن النتائج المتوقعة من حيث إنهاء الأعمال العدائية. وتؤكد ألبانيا من جديد ضرورة التزام جميع الجهات الفاعلة بفعالية بوقف إطلاق النار، وتدعو الحكومة إلى التعجيل بتنفيذ خريطة الطريق للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في إطار الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩.

ثانياً، تؤكد ألبانيا أهمية إحراز مزيد من التقدم في "الحوار الجمهوري"، وترحب بعودة أعضاء المعارضة إلى اللجنة. ونتوقع أن تتحي جميع الأطراف خلافاتها جانباً خلال الحوار المقبل المقرر عقده في آذار/مارس من أجل التوصل إلى اتفاق ملموس وشامل.

الأمنية والإنسانية والاقتصادية. وأود في هذا السياق أن أشير إلى عدد من النقاط:

أولاً، تؤكد دولة الإمارات أن إحلال سلام مستدام ودائم في جمهورية أفريقيا الوسطى يتطلب في المقام الأول الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار. ويؤسفنا في هذا الإطار عدم احترام وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه الرئيس تواديرا بشكل أحادي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ومواصلة الجماعات المسلحة شن هجماتها بما يفاقم الأوضاع الإنسانية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانياً، يجب الانخراط في حوار سياسي هادف وشامل وكذلك مواصلة تنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٩ وخارطة الطريق التي اعتمدت في رواندا لتعزيز الأمن والسلام والتنمية المستدامة في البلد. ونأمل أن تساهم المساعي المبذولة على المستوى الإقليمي في دعم فرص السلام في البلد وإحراز تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك عبر استمرار الحوار بين حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وأنغولا ورواندا كضامنين لخارطة الطريق.

وأود أن انوه في هذا الصدد بأهمية الاستمرار في تمكين الشباب والمرأة للمساهمة بشكل فعال في عملية السلام، مع تقديرنا لجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، في تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في الانتخابات المحلية المقبلة.

ثالثاً، من المهم تحسين وتطوير السياسات التي تهدف إلى توفير الحماية للمدنيين، خاصة النساء والأطفال، نظراً لارتفاع وتيرة العنف بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وذلك رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له.

وأخيراً، يشعر بلدي بقلق بالغ إزاء التقارير التي تشير إلى ارتفاع نسبة الأشخاص المحتاجين للحصول على الحماية وتلقي المساعدات الإنسانية، وعليه ندعو جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى

وأخيراً، أود أن أعرب عن تأييد ألبانيا لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). ونأمل أن يتم تعيين أعضاء فريق الخبراء في أقرب وقت ممكن، من أجل القيام بعملهم.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي غابون وغانا وكينيا.

ونرحب بمشاركة معالي السيدة سيلفي بابيو تيمون، وزيرة الشؤون الخارجية وشؤون الفرنكوفونية وشؤون مواطني أفريقيا الوسطى في الخارج في هذه المناقشة. ونشكر الممثل الخاص للأمن العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى السيد مانكيور ندياي، وكذلك الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى السيد برتينو ماتياس ماتوندو، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى السيد جواو صامويل كاهولو، للإحاطة التي قدمها كل منهم.

إن الموضوع قيد المناقشة اليوم حاسم بالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن لأنه يتعلق بالاستقرار والأمن في منطقة شاسعة في قلب أفريقيا. وتجدر جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها في عند منعطف مهم من حيث إرساء أسس السلام والاستقرار الدائمين. ويجب أن نحافظ على توافق الآراء داخل المجلس وأن نقترح حلولاً واقعية وملموسة على الجبهات السياسية والأمنية والإنسانية قادرة على معالجة حجم الأزمات والشدائد التي يعاني منها سكان جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الصعيد السياسي، من المهم تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ خريطة طريق لواندا المنبثقة عن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩. وتتميز تلك الجهود على وجه الخصوص بإعلان الرئيس تواديرا وقف إطلاق النار، وكذلك بقرار إجراء "حوار جمهوري" في آذار/مارس والانتخابات المحلية في أيلول/سبتمبر.

وفي هذا السياق، فإن الاستعدادات للانتخابات المحلية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ مشجعة. وتكرر ألبانيا دعوتها إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية، تكفل مشاركة المرأة والشباب على قدم المساواة.

ثالثاً، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف. ونحن ندين بشدة قتل المدنيين الأبرياء وتجنيد الأطفال والعنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ضد النساء والأطفال والهجمات على المدارس والمستشفيات. وتشعر ألبانيا بالانزعاج بشكل خاص إزاء العمليات الاعتيادية المماثلة لتلك التي قامت بها قوات الأمن الوطني ومجموعة فاغر في أيغبانندو في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير، والتي أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين ونزوحهم.

ويجب ألا يضحى أبداً بالمساءلة عن الأعمال الإجرامية التي يرتكبها أي طرف من أجل الأحكام المتعلقة بالأمن. وفي هذا السياق، نرحب بالمحكمة الجنائية الخاصة ندعو السلطات الوطنية إلى عدم ادخار أي جهد لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، بدءاً بالتحقيقات الفورية والموثوقة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

ونحن نشعر بانزعاج شديد من آثار الحالة الأمنية على الصعيد الإنساني. ونتابع بقلق بالغ استمرار استهداف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وندعو جميع الأطراف إلى توفير بيئة آمنة وكفالة الوصول من دون عوائق للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الذين يقدمون المساعدة الحيوية للمدنيين.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسها في دعم عملية السلام وكفالة حماية المدنيين. ونأسف لأن البعثة لا تزال تواجه، في تنفيذ ولايتها، تحديات فورية كما ذكر الممثل الخاص للأمن العام.

وتشجع ألبانيا السلطات الوطنية على مواصلة المشاركة والتعاون الكامل مع البعثة للتوصل إلى حقيقة الحالات الأخيرة المتعلقة بفقدان إشارات طائرات الأمم المتحدة، وترحب بالتحقيقات الجارية البالغ عددها ٢٦ في الهجمات الموجهة ضد حفظة السلام.

والعاملين في المجال الإنساني. وهذه الأعمال الشنيعة منبوذة، وينبغي مقاضاة مرتكبيها. لذلك فإن تفعيل لجنة تحقيق وطنية خاصة تركز على الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني لا بد من أن تكون موضع ترحيب.

ويؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أنه ينبغي، إلى جانب مختلف الآليات والصكوك القانونية، إيجاد حل عاجل لانتشار الأسلحة، الذي من الواضح أنه يغذي انعدام الأمن في البلد وفي جميع أنحاء المنطقة. ومن غير المقبول أن نقف مكتوفي الأيدي وألا نتحرك حيال المشهد المحزن الذي تمثله الجماعات المسلحة والإرهابيون الذين يستخدمون أسلحة متزايدة التطور ويلحقون معاناة بالشعب الذي يؤدي نزوحه أيضا إلى تفاقم التوترات الإنسانية. وما زال انعدام الأمن المستمر في جزء من جمهورية أفريقيا الوسطى يؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية للشعب الذي يستاء من القوات الموجودة على الأرض.

ويجب أن نحصل على التزام أكثر صرامة من جانب المجتمع الدولي بقطع مصادر الإمداد عن الجماعات المسلحة. وهذا يعني توفير التمويل الكافي من المجتمع الدولي للبرامج الرامية إلى نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وتشدد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على ضرورة رفع الحظر المفروض على الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تمكين البلد من تعزيز قدرات قواته المسلحة على الاضطلاع بفعالية بولايتها الدستورية للدفاع عن البلد. ويجب أن تكون جمهورية أفريقيا الوسطى قادرة على حماية شعبها وأراضيها. ولن تبقى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الأبد، فتلك ليست وظيفتها.

إن تقييد القدرات العسكرية للسلطات الشرعية في البلد اليوم يعني الحكم على البلد بالفشل وجعل عدم استقراره مزمنًا. وترحب الأعضاء الأفارقة بالجهود البارزة والتزام البعثة بحماية السكان. بيد أنه بالنظر

ونلاحظ أيضا قرار الحكومة بتعليق الملاحقة القضائية لبعض أعضاء المعارضة بهدف تأمين الانفراجة.

ونرحب بالدعم الذي يقدمه شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى - ولا سيما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية خاصة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى - إلى "الحوار الجمهوري". ومن الضروري أن يكون الحوار شاملا ومنظما في بيئة هادئة يمكن فيها سماع أصوات جميع مكونات مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى. إن إعادة زمام الأمور في العملية السياسية إلى أيدي سكان إفريقيا الوسطى أنفسهم فقط هو ما سيؤدي إلى حلول تتوافق مع الواقع الميداني ويمكن أن تلبّي تطلعات السكان إلى السلام المستدام.

وتدعو مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن الطبقة السياسية في أفريقيا الوسطى إلى إظهار الواقعية وتؤكد أن الحل العسكري لن يخدم استعادة السلام والاستقرار في وسط أفريقيا.

ويجب أن نستفيد من التعبئة الدولية وأن نغتنم الفرصة التي يتيحها الحوار الوطني وعملية المصالحة لإنهاء دوامة العنف. إن إجراء الانتخابات البلدية والإقليمية لأول مرة منذ أكثر من ٣٠ عاما يمثل فرصة لإحياء الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى وإلهاب حماس السكان وزيادة اهتمامهم بالعملية السياسية. ولذلك نشجع مجموعة الأحزاب السياسية على الاستمرار في المشاركة، والعمل من أجل المشاركة الفعالة للنساء والشباب في جميع العمليات الانتخابية.

لا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من الناحيتين الأمنية والإنسانية، تبعث على القلق. ومن الصعب للغاية إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في ظل حالة أمنية شديدة التقلب. وثمة مجال آخر يثير القلق ألا وهو حماية السكان من أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المتمردة المدججة بالسلح والتّي تستهدفهم، وتستهدف بانتظام إمداداتهم، وتكثف استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

يدين بقوة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن الهجمات التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد المدنيين وضد ذوي الخوذ الزرق

الثاقبة. ويسرني أيضا أن أرحب بين ظهرائنا اليوم بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة باييو تيمون، وأطلع إلى العمل مع حكومتها من أجل إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

عندما أعلن الرئيس تواديرا وقف إطلاق النار من جانب واحد في تشرين الأول/أكتوبر، كنا نأمل جميعا أن يؤدي ذلك إلى المزيد من الأمن والتقدم اللذين تمس الحاجة إليهما في العملية السياسية. ومن أسف، لا يزال القتال مستمرا، ولم يبدأ بعد حوار حقيقي وشامل للجميع. ومن المؤكد أن المتمردین هم المسؤولون عن ذلك، ولكن اختيار الحكومة للشركاء يؤثر أيضا على آفاق السلام المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تثني النرويج على بلدان المنطقة، ولا سيما أنغولا ورواندا، لاستمرارهما في المشاركة، التي يبدو أنها أدت إلى تجدد الزخم وإلى تحديد موعد للحوار الجمهوري الذي طال انتظاره. ونشجع جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما الحكومة، على تحقيق ذلك في نهاية المطاف.

ولا يمكن من دون الحوار الوصول إلى سلام مستدام يعالج مظالم جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى. ونشدد أيضا على أن حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، أمر حاسم في تحاشي حدوث دورات جديدة من العنف.

إن الأخبار التي ترد عن استمرار ارتفاع مستويات الانتهاكات الجسيمة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي معروفة بشكل محبط. وتشعر النرويج بالفزع بوجه خاص إزاء ما أبلغ عنه من ارتفاع عدد حوادث العنف القائم على نوع الجنس والنزاعات، والانتهاكات الجسيمة المبلغ عنها ضد الأطفال واستهداف الأقليات الدينية. ندين أيضا بأشد العبارات استهداف العاملين في المجال الإنساني. ولا يزال الجناة الرئيسيون هم الجماعات المسلحة لتحالف الوطنيين من أجل التغيير.

ولكن التقارير تبين أن القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها، مجموعة فاغر الروسية، يواصلون ارتكاب انتهاكات عديدة

إلى الحالة الإنسانية المثيرة للقلق، والأزمة الإنسانية المستمرة، تحتاج البعثة إلى ولاية أقوى. ومن المؤكد أن تعزيز أفرادها وقدرتها التشغيلية سيمكنها من تحسين البيئة الأمنية.

نرحب بالجهود المبذولة للتسيق بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة. ونشجع على زيادة التعاون بين البلد والدول المجاورة، وكذلك على حل النزاعات الحدودية من خلال الحوار في مناخ يسوده الهدوء. إن الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن الشركاء الثنائيين، كلها لها تأثير حقيقي على إحراز تقدم في المجال السياسي، ولا سيما فيما يتعلق ببناء السلام، وينبغي الترحيب بها.

يتفاقم استمرار المشاكل الأمنية بسبب الأحوال الجوية القاسية، وقد أثرت تأثيرا شديدا على الحالة الإنسانية، وزادت من حدة التوترات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بجهود جميع الجهات المعنية العاملة في المجال الإنساني، ونشجع المانحين الدوليين والإقليميين، فضلا عن شركاء البلد، على التغلب على العجز التمويلي للأنشطة الإنسانية. ومن الحيوي أن ندعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في بناء الدولة وبناء السلام للاستجابة لتطلعات الشعب في الأجل الطويل.

من الواضح أن ثمة ضرورة لتهيئة بيئة من الأمل لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بإنهاء الأسباب الجذرية للصراع، وتشجيع التنمية الاقتصادية، وإنشاء مؤسسات قوية لضمان تحقيق العدالة المتساوية، والمصالحة الوطنية الحقيقية.

في الختام، يؤكد مجددا الأعضاء الأفارقة الثلاثة التزامهم الراسخ بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والنتيجة الطبيعية لذلك تتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد، مع التشديد أيضا على ما هو على المحك، والترابط بين التحديات الأمنية في ذلك البلد، الواقع على أطراف منطقة الساحل.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمم العام، مانكور ندياي، وسائر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ندياي، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ماتوندو، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى كاهولو، على بياناتهم الوافية. وإذ تنتهي فترة تعيين الممثل الخاص للأمين العام ندياي على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإننا نشيد به لقيادته على مدى السنوات الثلاث الماضية، ونتمنى له التوفيق في مهامه المقبلة. ونتطلع إلى العمل مع خليفته لمواصلة تعزيز ودعم البعثة في المستقبل.

وأرحب أيضا بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة. لقد زرت جمهورية أفريقيا الوسطى عدة مرات في مناصبي السابق كمساعدة وزير معنية بالشؤون الأفريقية. ويحزنني أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لم تتحسن كثيرا حتى الآن، ولكنني أتطلع إلى العمل مع وزيرة الخارجية وحكومتها من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في المستقبل.

وأود اليوم أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، هي: عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وسلامتها؛ التهديد الذي تشكله قوات مجموعة فاغنر لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والتقدم نحو حل سياسي للنزاع.

أولا، اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نساء البعثة ورجالها والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على التزامهم بالسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعلم أنهم تعرضوا للهجوم - جسديا وباستخدام المعلومات المغلوطة - وأدين تلك الهجمات بأشد العبارات. لقد قامت بعثة الأمم المتحدة بعمل مهم سعيًا لإعادة الأمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2022/119)، فإن عملياتها المتزايدة سمحت بطرد الجماعات المسلحة من بويو، فضلا عن مناطق أخرى.

ومع ذلك يجب أن نظل حازمين في دعم حفظة السلام الذين أرسلناهم جماعيا في مهمة خطيرة، وأن نندد بمن هم على استعداد

لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. إن حوادث كتلك التي تقع في بريا وحولها صادمة بشكل خاص لأن القوات المسلحة التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها ينبغي أن تكون على مستوى أعلى من الجماعات المسلحة. وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التحقيق في جميع الحوادث ومحاسبة مرتكبيها.

نشعر بالقلق أيضا إزاء الاتجاهات الجديدة المبلغ عنها، مثل تجنيد المقاتلين السابقين بصفة وكلاء ضد الجماعات المسلحة؛ ومكافحة الهجمات المسلحة؛ والتشويش غير المقبول على إشارات الملاحية في الأصول الجوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ واستخدام الأجهزة المتفجرة.

ونرحب بالتحسن الذي طرأ على تنفيذ الحكومة لاتفاق مركز القوات. ومن الضروري إقامة علاقات عمل جيدة بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أما بعد ما قلت ذلك، فإن النرويج تشعر بقلق بالغ إزاء التقارير المتعددة عن قيام مجموعة فاغنر والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى لعرقلة عمل بعثة الأمم المتحدة ومنع الوصول إليها. يجب السماح للبعثة بالقيام بعملها، بما في ذلك التحقيق في الحوادث التي تنطوي على انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

وأخيرا، تود النرويج أن تعرب عن قلقها إزاء استمرار غياب فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. وبعد تأخير دام أكثر من ستة أشهر، رفضت دولة عضو واحدة الخبراء الذين تم تعيينهم. ونحث الأمانة العامة على اقتراح أسماء جديدة بسرعة، ونأمل في أن يتمكن الفريق من استئناف عمله في أقرب وقت ممكن.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتوجيه كلمات شكر خاصة إلى الممثل الخاص للأمين العام ندياي على عمله الشاق والتزامه تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة في عملياتها العسكرية. ويشكل ذلك تهديدا خطيرا للنسيج الاجتماعي الحساس للبلد، ويسهم في زيادة زعزعة الاستقرار.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة والأخيرة: لا يوجد حل عسكري للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أوضح الممثل الخاص للأمين العام هذه النقطة ببلاغة. والطريقة الوحيدة المستدامة للمضي قدما هي من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق السلام لعام ٢٠١٩، وتحقيق العدالة للضحايا والدخول في حوار سياسي شامل. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التقيد بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، والشروع فورا في إنفاذ آلية لرصد وقف إطلاق النار. ونشيد بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لقرارها برفع الحصانة عن المعارضة السياسية، ونرحب بتحقيق المزيد من التقدم نحو تنظيم حوار جمهوري شامل.

ولمواصلة التحضير للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر، ندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تفعيل إطار التشاور وتزويده بالموظفين، وإلى تنفيذ قانون اللامركزية الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وتلك فرصة سانحة لرئيس الوزراء الجديد فيليكس مولوا، الذي أود أن أهنئه هنا اليوم.

وتظل الولايات المتحدة شريكا ملتزما لجمهورية أفريقيا الوسطى، ونتطلع إلى العمل معها لتحقيق الوعد الذي شكله الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحوار الجمهوري، والانتخابات المحلية الأولى للبلد منذ ٣٤ عاما.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، مانكيور ندياي على إحاطته بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى إطلاع مجلس الأمن على التطورات السياسية الحاصلة مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر أيضا الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، معالي السيد

لإيذائهم، ونحاسب أولئك الأفراد والكيانات. ويجب علينا، على وجه الخصوص، أن نتصدى للأخبار المثيرة للقلق الواردة في تقرير الأمين العام، ومفادها أن القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى تعاونت مع مجموعة فاغنر التي يدعمها الكرملين على ارتكاب ١٧ انتهاكا خلال الأشهر الأربعة الماضية، لاتفاق مركز القوات الذي وقعته البعثة. فهذه الأعمال غير مقبولة ببساطة. وعلينا معا، كمجلس أمن، أن ندعو جمهورية أفريقيا الوسطى ومجموعة فاغنر إلى الكف عن تهديد وعرقلة موظفي البعثة وعملهم.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية: يجب أن نعالج ونتصدى للتهديد الذي تشكله قوات مجموعة فاغنر ضد حقوق الإنسان. فقد ارتكبت قوات الدفاع الوطنية والمتعاقدون من مجموعة فاغنر، المشار إليهم في التقرير باسم "أفراد الأمن الآخرين"، أكثر من ٤٠ في المائة من جميع الانتهاكات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولهذا السبب يتعذر علينا مجرد التفكير في رفع حظر الأسلحة، حيث يمكن أن تُستخدم الأسلحة ضد المواطنين الأبرياء. وعلى وجه الخصوص، أفادت مصادر جديرة بالثقة بأن قوات مجموعة فاغنر ذبحت أكثر من ٣٠ من المدنيين العزل في بلدة أيغبادو يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير، وشمل ذلك أكثر من ٢٠ عملية قتل بأسلوب الإعدام. وترتكب تلك القوات أعمالا شنيعة وتدوس على حقوق الإنسان التي كافحنا بشق الأنفس من أجل الحفاظ عليها، بما في ذلك حقوق شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يستحق أن تُحترم حقوق الإنسان الخاصة به.

وندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التعاون الكامل مع البعثة والشركاء الآخرين لتحقيق شفافية في جميع الادعاءات ومحاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال البشعة. والخطوات الأولى التي اتخذتها لجنة التحقيق الخاصة، بقيادة وزير العدل في جمهورية أفريقيا الوسطى، هي خطوات إيجابية. والآن هو الوقت المناسب لمتابعة التحقيقات.

ويساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأن القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات مجموعة فاغنر لا تزال تستهدف

في الحوار الوطني إلى تحسن الحالة الأمنية في الأيام المقبلة. وهناك حاجة أيضا إلى التعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، فضلا عن عملية إصلاح قطاع الأمن.

تحسن تنفيذ اتفاق مركز القوات خلال الأشهر الأربعة الماضية. وهذا مؤشر واضح على تعزيز التعاون بين البعثة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وللأسف، ظل حفظة السلام ضحايا لهجمات استهدفهم تحديدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وندين بشدة الهجمات على حفظة السلام ونأمل أن تتخذ قيادة البعثة التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن حفظة السلام. وقد طلب القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١)، الذي اتخذته المجلس في آب/أغسطس ٢٠٢١، إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره آخر المستجدات بشأن بعض المهام الرئيسية الواردة في الفقرة ٤ من القرار، فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام. ونتطلع إلى إدراج تلك المسائل في التقارير المقبلة عن البعثة.

تمر جمهورية أفريقيا الوسطى بمنعطف مهم في مسيرتها الهشة نحو السلام. وثمة أهمية حاسمة لاستمرار الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وتساعد الهند جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال شراكات إنمائية، بما في ذلك توفير خطوط ائتمان للمشاريع الصناعية والتعدينية وتوريد الحافلات وتنفيذ مشاريع لإنتاج الطاقة الكهرومائية، وكذلك من خلال برامج لبناء القدرات. وستظل الهند تقدم الدعم لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الأوقات العصيبة.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص ندياي والممثل الخاص ماتوندو والأمين التنفيذي كاهولو على إحاطاتهم.

وأرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري باييو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، في جلسة اليوم.

تركز النقاط التي سيثيرها وفد بلدي اليوم على الحالة الأمنية ومحادثات السلام والحوار الجمهوري. بطريقة موجزة ومباشرة للغاية،

بيرتينو ماتياس ماتوندو، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد جواو سامويل كاهولو، على إحاطتهما. وأرحب أيضا بحضور وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، معالي السيدة سيلفي فاليري باييو - تيمون.

لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات كبيرة. فمع استقرار الحالة السياسية العامة، عُين مؤخرا رئيس وزراء جديد. ونأمل أن ييسر هذا التطور عملية الإصلاح والحوار الوطني. وتخطط الحكومة لإجراء انتخابات محلية في أيلول/سبتمبر. وستكون تلك الانتخابات حاسمة لتعميق العملية الديمقراطية في جميع أنحاء البلد. ونأمل أن يؤدي سن التشريعات اللازمة إلى تمهيد الطريق قريبا لبدء تلك العملية.

وسيكون للحوار الوطني المقرر عقده الشهر المقبل دور مهم في الاستفادة من مكاسب وقف إطلاق النار الأحادي الجانب، الذي أعلنه الرئيس تواديرا في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونأمل أن يساعد سحب الملاحظات القضائية ضد أعضاء المعارضة في ٣١ كانون الثاني/يناير على التعجيل بعملية الحوار الوطني. ولن يتسنى تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩ إلا إذا شاركت الجماعات الست الموقعة، ومنها فصائل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير المتمركزة خارج جمهورية أفريقيا الوسطى، بحسن نية.

وفي ذلك السياق، نرحب بعقد اجتماع اللجنة التنفيذية ولجنة المتابعة للاتفاق السياسي في ١٤ شباط/فبراير. ونتطلع إلى بدء أعمال لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة مبكرا. ونشيد أيضا بالجهود الإقليمية المبذولة ضمن عملية السلام من خلال مبادرة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وظلت الحالة الأمنية متقلبة، لا سيما في المناطق الشمالية الغربية من البلد، حيث يستمر القتال بين جماعات المعارضة وقوات الدفاع الوطني. وقد ساءت حياة المدنيين العاديين، ولا سيما النساء والأطفال، مع تزايد حالات التشريد والانتهاكات. ونأمل أن يؤدي التقدم

أولاً، تشعر المملكة المتحدة بالقلق لأن استمرار العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى يقوض فرصة إجراء حوار سياسي شامل للجميع. ونحض جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار. ونرحب أيضاً بعودة أحزاب المعارضة إلى عملية الحوار الجمهوري وننوه بالجهود الهائلة المبذولة بشأن مبادرة لواندا لخريطة الطريق المشتركة. وهذا تقدم إيجابي. ولا يزال الاتفاق السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانياً، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والتهديدات المستمرة للمدنيين. وارتفاع مستويات التشرد والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، على نحو ما أبرزه تقرير الأمين العام (S/2022/119)، أمر غير مقبول. ويجب وقف الاستهداف المستمر لموظفي المساعدة الإنسانية ومنع وصول المساعدات الإنسانية. ومن المحزن أن التقرير يبين أن جميع أطراف النزاع تواصل ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان.

وتشجب المملكة المتحدة أعمال القتل العشوائي للمدنيين العزل واستهداف الفولانيين والمسلمين من جانب القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والمرتبقة الروس من مجموعة فاغر، كما سمعنا من المتكلمين الآخرين. وتقوم مجموعة فاغر بدور مزعزع للاستقرار في البلد. ويقوض وجودها عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على حساب مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. ندعو الحكومة إلى ضمان التطبيق الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في البلد ومحاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات أو التجاوزات.

ثالثاً، أود أن أتطرق إلى المخاطر التي تهدد سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. إننا نلاحظ حدوث انخفاض في انتهاكات اتفاق مركز القوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. ومع ذلك، ما زلنا ندعو إلى استجلاء الحقيقة فيما يتعلق بالهجوم على حافلة

نرى أن الأمن لا يزال يشكل شاغلاً في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما ورد في أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/119)، تواصل الجماعات المسلحة زعزعة استقرار المجتمعات المحلية على نطاق واسع. ويشكل العنف الجنسي وعدم إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتجنييد الأطفال في النزاع المسلح حقائق مثيرة للقلق.

ويشير أحدث تقرير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2021/437) إلى حالات متزايدة من الانتهاكات الخطيرة. وحتى إذا كانت الجماعات المسلحة تقف وراء الغالبية العظمى من الانتهاكات، فمن المهم للغاية أن تستند حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى قانون حماية الطفل رداً على ذلك. كما أن التحقيقات الجارية بشأن مرتكبي الهجمات ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى جديرة بالثناء.

وتتعلق النقطة الثانية بمحادثات السلام. إن مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عاجلة بشكل خاص. وللأسف، لا يمكن للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، أن تستفيد في الوقت الحالي من المعلومات الاستخبارية التي يقدمها فريق الخبراء. وينبغي لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تستخدم بصورة مكثفة موارد البعثة وخبرتها لتسريع عملية جمع الأسلحة.

وندعو أيضاً جميع أصحاب المصلحة إلى تكثيف جهودهم لتنفيذ خريطة الطريق المشتركة للسلام، التي صممها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونشيد بالعمل الذي قامت به أنغولا ورواندا لوضع خريطة طريق لواندا.

ونشيد باستئناف الحوار الجمهوري الوطني. ونأمل أيضاً أن يؤدي إلى تحسين التفاهم بين الأطراف السياسية الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما نشيد بتنظيمه قبل الانتخابات المحلية في أيلول/سبتمبر.

السيد إكرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي والسيد كاهولو على إحاطاتهم.

الوسطى، وهو ما مثل خطوة هامة جدا نحو السلام، فضلا عن كونه يمثل عودة للالتزام بشروط الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩. ومن المؤسف أن التقدم قد توقف عند هذا الحد وأن المدنيين هم أكثر من يعانون. وأذكر بدعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى الالتزام بوقف إطلاق النار والدخول في حوار حقيقي من أجل السلام، وبمشاركة نسائية كاملة ومجدية.

إن الحل السياسي القائم على حوار وطني بناء وشامل هو ما يمثل فرصة للنهوض بالسلم والأمن، وهو ما يستحقه تماما شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. نرحب بعودة زعماء المعارضة إلى اللجنة المنظمة للحوار الجمهوري، ونحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البلد على المشاركة البناءة فيه.

(تكلمت بالإنكليزية)

ما زالت جميع أطراف النزاع ترتكب انتهاكات وإساءات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. لقد اشتدت المعاناة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشهد مستويات أعلى من العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد المرأة. علاوة على ذلك، شهدنا زيادة أخرى في عدد الانتهاكات الخطيرة بحق الأطفال. ومما يثير القلق بوجه خاص هو المستوى الكبير لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الوطنية وأفراد أمن آخرون. نحث السلطات مرة أخرى على ضمان إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة وفعالة في جميع الانتهاكات والإساءات المزعومة، ونحث السلطات على محاسبة المسؤولين، بغض النظر عن جنسيتهم أو انتمائهم.

ويساور أيرلندا قلق شديد إزاء التقارير التي تفيد بوقوع إساءات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تورط فيها أفراد أمن آخرون في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما مجموعة فاغنر. إن المسألة هي مفتاح إنهاء حلقة النزاع. وننوه بالإعلان أمس عن أن المحكمة الجنائية الدولية قد حددت موعد بدء المحاكمة في القضية المرفوعة ضد محمد سعيد عبد الكاني بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنها ارتكبت في بانغي في عام ٢٠١٣. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة تذكير لجميع الأطراف بأن الجرائم الخطيرة يجب ألا تمر دون عقاب.

تابعة لشرطة الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والذي أسفر عن سقوط ضحايا في صفوف الأمم المتحدة ووفاء أحد المدنيين. كما نشعر بقلق عميق إزاء التشويش على إشارات النظام العالمي لتحديد المواقع والاتصالات الساتلية التابعة للبعثة. وهذا الأمر يتطلب تحقيقا عاجلا. وأي تأخير في حل هذه المسألة سيعرض موظفي الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين لخطر غير مقبول.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن حظر الأسلحة قائم لمنع وقوع الأسلحة في أيدي الجماعات المسلحة وتأجيج العنف. وليس المقصود منه منع الحكومة من الحصول على المعدات اللازمة لإصلاح قطاع الدفاع والأمن؛ وقد وافقت اللجنة حتى الآن على جميع طلبات الاستثناء المقدمة في إطار حظر توريد الأسلحة. ونرحب بأي تقدم أحرزته الحكومة فيما يتعلق بالوفاء بالنقاط المرجعية للمجلس، ولكن من المهم للغاية رفع الحظر المفروض على فريق الخبراء قريبا.

أخيرا، أود، إذا جاز لي، أن أضم صوتي إلى صوت زملائي في المجلس في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام على عمله الدؤوب وخدمته على مدى السنوات الثلاث الماضية، متمنيا له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ندياي، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد ماتوندو، وكذلك الأمين التنفيذي، السيد كاهولو، على إحاطاتهم الحافلة بالمعلومات صباح اليوم.

وأود أن أنوه بحضور معالي السيدة سيلفي فاليري بابيو - تيمون لجلسة اليوم.

وأغتتم هذه الفرصة لأشيد بالسيد ندياي وأعرب له عن خالص الشكر على عمله القيم جدا في ظروف بالغة الصعوبة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي (انظر S/PV.8882)، رحبنا بالإعلان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد في جمهورية أفريقيا

في الختام، لقد أسهمت مشاركة المنطقة إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى استعادة السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك دعم جهود الوساطة. وينبغي للمجلس أن يواصل دعم هذه المبادرات سعيا إلى تحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بوزيرة الخارجية والشئات في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة بايو تيمون، في جلستنا اليوم. وأشكر أيضا السيد ندياي، الممثل الخاص للأمن العام، والسيد ماتونو، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، والسيد كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطاتهم.

فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2022/119)، أود أن أدلي بالتعليقات التالية.

في الوقت الراهن، الحالة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى مستقرة بصفة عامة. وترحب الصين باتخاذ حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى سلسلة من التدابير للحفاظ على الاستقرار السياسي، وتحسين الحالة الأمنية، واستئناف التنمية الاقتصادية، وإجراء التبادلات مع البلدان الأخرى. إن الحوار الجمهوري على وشك أن يبدأ، والاستعدادات جارية للانتخابات المحلية. ترحب الصين بتلك التطورات.

ونتوقع أن تشارك جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى بنشاط في هذا الحوار، وأن تتجاوز الخلافات، وتعزز الثقة المتبادلة، وتضخ زخما جديدا لتحقيق وقف شامل لإطلاق النار والتعجيل بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتؤيد الصين جهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتقدر الأدوار القيادية التي تضطلع بها بلدان مثل أنغولا والكونغو ورواندا. ونأمل أن يعزز المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الاتصالات مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ خارطة الطريق وأن يسعى جاهدا إلى إقامة علاقات تآزر تستند إلى الواقع على الأرض وإلى احتياجاتها.

اليوم هناك ٣,١ مليون شخص -٦٣ في المائة من السكان - بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ونحن ندين بأشد العبارات استمرار الهجمات ضد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية. ونرحب بالتقدم المحرز في التحقيق في الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة، ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على دفع جهودها لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ونذكر جميع الأطراف المنخرطة في الأعمال العدائية بالتزامها بالامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، في جميع الظروف.

إن استمرار الانتهاكات لوضع القوات أمر غير مقبول، وكذلك حملات التضليل ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين. إن أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى هم في نهاية المطاف أكثر من يعانون حين لا تكون البعثة حرة في أداء ولايتها.

إن الانتخابات المحلية تمثل فرصة لإحراز تقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى. نحث جميع الأطراف الفاعلة على العمل على تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات المحلية سلميا في وقت لاحق من هذا العام. ونرحب بالجهود المبذولة لتعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في الانتخابات، سواء كناخبة أو مرشحة.

وقد أصرينا مرارا وتكرارا في العديد من الملفات هنا في مجلس الأمن على أن مشاركة المرأة ليست ترفا أو إضافة اختيارية. بل هي بالغة الأهمية لتحقيق سلام أكثر استدامة. فمن حق جميع النساء أن يحضرن في الغرف وعلى الطاولة التي تتخذ فيها القرارات الرئيسية لمستقبل بلدانهم ومجتمعاتهم المحلية. ونشجع أيضا الجهود الرامية إلى كفالة إدماج العائدين والمشردين في الانتخابات المقبلة.

(تكلمت بالفرنسية)

إن الجزاءات أداة هامة يستخدمها مجلس الأمن لدعم استعادة السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكرر تأكيد تأييد أيرلندا للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) وأدعو مرة أخرى إلى إنهاء تأخير التعيينات في فريق الخبراء التابع لها.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، عرضت وزيرة الخارجية باييو تيمون، في رسالتها إلى رئيس المجلس، آراء واقتراحات هامة بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة وأدائها. إن احترام آراء البلدان المعنية هو شرط أساسي لكي تقوم عمليات حفظ السلام بعملها وتحقق نتائج إيجابية. وينبغي للبعثة أن تواصل الاستماع بعناية إلى آراء البلد وتوائم عملها مع احتياجاته وأولوياته وتعيد بناء الثقة مع الحكومة وجميع قطاعات المجتمع لتحقيق التآزر. ولا يريد أحد أن يشهد تعرض حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لحوادث أمنية. وقد شاركت البعثة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بنشاط في الاتصالات والتنسيقات التي أجريت مؤخرا للحفاظ بشكل مشترك على اتفاق مركز القوات، الذي حقق نتائج جيدة. ونأمل أن يعمل الجانبان في نفس الاتجاه ويعزز سلامة حفظة السلام.

وفي الختام، أشكر السيد ندياي على إحاطته الأخيرة للمجلس بصفته الممثل الخاص للأمين العام. وستدعم الصين، كعادتتها دائما، عمل البعثة وتأمل أن تسهم البعثة بقدر أكبر في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملين في البلد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر السيد مانكور ندياي والسيد جواو صامويل كاهولو والسيد بيرتينو ماتياس ماتوندو على إحاطاتهم. ونرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة سيلفي فاليري باييو تيمون.

إننا نرصد عن كثب التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرى أنه قد أحرز نجاح بشكل عام في تحقيق الاستقرار للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحد من الإمكانات العسكرية للجماعات المسلحة غير القانونية. ولذلك نرحب بإعلان الرئيس تواديرا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ عن نظام لوقف إطلاق النار.

وتعزيز سلطة الدولة جار تدريجيا في المنطقة. والنظام القضائي قيد العودة إلى العمل. ويُنشر عدد متزايد من موظفي إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلد. وهناك أيضا استعدادات جارية لإجراء الانتخابات البلدية في أيلول/سبتمبر.

منذ أن أعلن الرئيس تواديرا وقف إطلاق النار في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ تحسنت الحالة الأمنية عموما بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والأطراف المعنية. لقد أثبتت الاضطرابات السياسية الأخيرة في بعض البلدان الأفريقية مرارا وتكرارا أن ضمان سلامة أراضيها وحماية مواطنيها هما المطلبان الأساسيان اللذان تقوم عليهما البلدان ذات السيادة. وفي التحليل النهائي، يتوقف تحقيق السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى على قوة هذا البلد. ووفقا لاحتياجات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد القوات المسلحة في هذا البلد على تحسين قدراتها الأمنية، ومواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، واحترام حق الحكومة في التعاون الأمني المستقل مع بلدان أخرى.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، لدى اضطلاعها بواجباتها، أن تركز على مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على بسط سلطة الدولة، وتعزيز نشر قوات الأمن وإصلاح القطاع الأمني. وقد أكدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان المنطقة مرارا وتكرارا أن حظر الأسلحة هو العقبة الرئيسية أمام تعزيز القدرات الأمنية للجمهورية، ولذلك دعت إلى رفعه في أسرع وقت ممكن. تحت الصين مجلس الأمن على المساعدة في تحقيق تطوراتها برفع حظر الأسلحة في وقت مبكر وتقديم الدعم لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى حتى تتصدى للتحديات الأمنية وتحافظ على الاستقرار الوطني.

لقد أدى تحسن الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى انتعاش التنمية الاقتصادية إلى حد ما، ولكن لا يزال البلد يواجه تحديات متعددة، مثل القيود المالية وجائحة مرض فيروس كورونا. والحالة الإنسانية ليست إيجابية، حيث يحتاج ٣,١ مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية. ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول الكبرى، أن يقدم المساعدة المالية في الوقت المناسب للمساعدة في التغلب على الصعوبات. وفي الوقت نفسه، من الضروري مساعدة البلد على إنعاش اقتصاده وتحسين سبل عيش الأهالي وتحويل مزاياه في الموارد الطبيعية إلى مزايا إنمائية من أجل وضع أساس متين للسلام من خلال التنمية المستدامة.

وبالنظر إلى المهام التي يضطلع بها حفظة السلام، بما في ذلك مكافحة الجماعات المسلحة غير القانونية في إطار التدابير التي يتخذونها لحماية المدنيين، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تشكل عنصرا مهما في ضمان الأمن في البلد. وندعو إلى توثيق التعاون بين البعثة وبانغي ومع الشركاء الثنائيين في الميدان. ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد إلى التنفيذ الكامل لولاية بعثة حفظ السلام هو إجراء حوار يقوم على الثقة والتفاهم المتبادل مع سلطات بلد النشر. ولذلك نأمل أن يكون للتغييرات المزمع إدخالها على قيادة البعثة أثر إيجابي على العلاقات بين البعثة وبانغي.

وقد امتنعنا عن التصويت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ على القرار ٢٦٠٥ (٢٠٢١)، بشأن تمديد ولاية البعثة. ولدى قيامنا بذلك، بعثنا برسالة إلى قيادة البعثة بشأن ضرورة التغلب على أوجه القصور في عملها، وأولها وأهمها إقامة التعاون الملائم مع السلطات في بانغي.

وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك أيضا أن البعثة لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تحل محل جهود السلطات الوطنية. فهي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مصير البلد وحماية المدنيين. وفي ذلك الصدد، لا بد من مواصلة تعزيز قدرات مواطني أفريقيا الوسطى أنفسهم. ويعوق حظر توريد الأسلحة تلك المهمة. ولذلك يجب تكييف نظام الجزاءات الذي يفرضه مجلس الأمن مع الحالة في الميدان على نحو حسن التوقيت. وقد دأبت روسيا على الدعوة إلى تخفيف الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى أن يحين الوقت لرفعه بالكامل. ويتضمن القرار ٢٥٨٨ (٢٠٢١) الذي اعتمد في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٢١، بناء على طلب بانغي، أحكاما تتعلق بمزيد من التخفيف لنظام الجزاءات. ويجب اتخاذ مزيد من الخطوات الموجهة للسلطات الرسمية.

ويساعد بلدنا بانغي في تعزيز قدراتها العسكرية. وقد زدنا جمهورية أفريقيا الوسطى مرارا بمنجات عسكرية، بعلم اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). وبالإضافة إلى ذلك، يحصل نحو

ونحن على اقتناع بأن الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقع في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ الوثيقة الأساسية لتحقيق السلام والأمن الدائمين. ونلاحظ الجهود التي تبذلها السلطات لتنفيذ مبادرة الرئيس لتنظيم حوار جمهوري. ومن الأهمية بمكان أن تلتزم السلطات بمبدأ شمول الجميع عند تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بتنفيذ الاتفاق السياسي، التي وضعت بمساعدة إقليمية.

ونرحب بالمشاركة النشطة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الأجانب الآخرون لبانغي بغية تحقيق استقرار الحالة في البلد. ونرى أن أي مبادرات وساطة تأتي في شكل منظمات دون إقليمية يجب أن تتم بالاتفاق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونرى أنه من الأهمية بمكان أن نسترشد بالأولويات التي حددها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في اجتماع مجلس الأمن المعقود في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8882). وتشمل تلك الأولويات وقف النشاط العسكري وحل الجماعات المسلحة غير القانونية وتنفيذ برامج لتسريح المقاتلين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن وتعزيز الحدود الوطنية وإحراز تقدم تدريجي في العملية السياسية.

ونلاحظ أن الجماعة المسلحة غير القانونية ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير ومختلف الجماعات المنشقة عنها لم تستبعد مواصلة الكفاح المسلح أو خططها للاستيلاء على السلطة بالقوة. ويساورنا القلق أيضا إزاء الأسلحة عالية التقنية التي بحوزة تلك الجماعات. وفي ظل تلك الظروف، نعتقد أنه من المهم أن نساعد في تعزيز قدرة السلطات المنتخبة شرعيا. ونرى أنه بدون تقديم دعم فعال لقادة البلد في تعزيز القدرات العسكرية للقوات المسلحة الوطنية، فإن التغلب على الأزمة الداخلية سيستغرق وقتا طويلا. ونحن مقتنعون بأن وجود جيش جيد التسليح والتدريب وإنفاذ القانون شرط هام لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولم يُعاقب أحد على هذه الجرائم؟ أو لم يكن هناك من هو مسؤول عن ذلك؟ لماذا لا تثار هذه الأسئلة على أساس منتظم؟

وأود أيضا أن أشير إلى أن هذه هي الإحاطة الأخيرة التي يقدمها السيد ندياي إلى مجلس الأمن بصفته الحالية. وأشكره على إحاطته وأرجو له كل النجاح في المستقبل، أيا كان العمل الذي يختاره.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة الخارجية والفرانكفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

السيدة باييو تيمون (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني بصفة خاصة أن أتمكن من المشاركة في هذه الجلسة لمجلس الأمن التي تنظر في التقرير الدوري للأمين العام (S/2022/119). وقبل أن أقدم ملاحظات جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أقدم لكم، سيدتي الرئيسة، بخالص التهاني على تولي بلدكم رئاسة المجلس هذا الشهر. وإذ أخذ الكلمة فإنني أغتم هذه الفرصة لأشكر الشركاء التقنيين والماليين لجمهورية أفريقيا الوسطى، الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء. وأود كذلك أن أشكر ممثلي الدول الأعضاء في المجلس، الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن في العالم. فوجودهم هنا اليوم يدل على التزامهم بقضية جمهورية أفريقيا الوسطى والجهود المبذولة لبناء السلام في بلدي. وأشكر جميع المتكلمين على إسهامهم، وعلى الإعراب عن شواغلهم وعلى دعمهم لآليات وعمليات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من صعوبة الحالة الأمنية والسياسية، فإن الحكومة واصلت - بتوجيه من رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، السيد فوستين أورشانج تواديرا - بذل الجهود اللازمة لتحسين الحالة الأمنية والسياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل كبير. وفي ذلك الصدد، اتخذت حكومة أفريقيا الوسطى خطوات شجاعة على الصعيد السياسي للتعجيل بعملية السلام، ولا سيما تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٩٤ مواطنا من جمهورية أفريقيا الوسطى على التدريب في أكاديمياتنا العسكرية. وهناك أيضا مدربون روس يعملون في البلد. وأقل ما يمكننا قوله أننا نشعر بالحيرة إزاء حملة التشويه الموجهة ضدهم. ونكرر أن هناك أخصائيين من روسيا في جمهورية أفريقيا الوسطى بناء على طلب من سلطات أفريقيا الوسطى المنتخبة شرعيا. وتمثل روسيا امتثالا صارما لجميع القيود التي فرضها مجلس الأمن فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى.

واليوم، سمعنا مرة أخرى اتهامات توجه إلى الأخصائيين الروس. وفي ضوء الأحداث الدولية الأخيرة، بما في ذلك في أفريقيا، أدهشنا مستوى النفاق في بيانات بعض زملائنا. فرغم التشديد على الحق السيادي للبلدان في اختيار شركاء للتعاون والتحالفات، إن لم يكن هؤلاء الشركاء، في حالات أخرى، على هوى زملائنا الغربيين، فإنهم يصابون بحالة هستيرية ويدّعون أن الدولة ذات السيادة المعنية ليس لها الحق في التعاون مع هؤلاء الشركاء. فمرة يلقى دعم المنظمات الإقليمية القرارات أو السياسات الغربية استحسانا. وفي مرات أخرى، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، تلقى تقييمات المنظمات الإقليمية تجاهلا ولا يوضع في الاعتبار موقفها من رفع الحظر المفروض على الأسلحة.

وقد قدم عدد من البلدان الممثلة على طاولة مجلس الأمن على مدى عدد من السنوات ما يسمى بالمساعدة العسكرية إلى الدول الأفريقية - وغيرها من الدول أيضا. وبعد بضع سنوات، تخلوا ببساطة عن تلك البلدان وتركوها لمصيرها. وهذا ما حدث في أفغانستان، واليوم سنناقش أيضا مجموعة من المسائل الأفريقية الأخرى. وعقب كل ذلك، يبدو الجميع مذنباً فجأة باستثناء البلدان التي كانت هناك لعدة سنوات.

وكرر الزملاء في مجلس الأمن اليوم، واحدا تلو الآخر، معلومات لم يُتحقق منها بشأن حالات انتهاكات لحقوق الإنسان وغيرها من الجرائم. فلماذا لا يطالبون بعضهم البعض بنتائج التحقيقات في الضربة الجوية في كابول التي أسفرت عن مقتل سبعة أطفال أو الضربات الجوية في العراق وهجين والباغوز التي خلفت ٨٠ قتيلًا،

بطريقة ملتزمة وعملية وغير بيروقراطية، مع مراعاة الحقائق على الأرض بغية تجنب الأهداف والظروف غير الواقعية التي قد تعرقل مختلف عمليات السلام، ولا سيما خريطة الطريق التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، سيتوقف على قدرتنا على العمل معا في حلقات عمل يجب فيها التغلب على خلافاتنا من حيث الرؤية إذا أردنا بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في الخروج جماعيا، بدلا عن فرديا، كفائزين. وسيتوقف ذلك على إرادتنا في أن نظل ملتزمين، في تضامن، عندما نواجه أعداء السلام - أي الجماعات المسلحة.

وأود أن أثير نقطة بشأن المبادرات المتخذة في إطار خريطة طريق لواندا، وبصفة خاصة مبادرة حكومة أفريقيا الوسطى وفقا للبلاغ الصادر عن مؤتمر القمة المصغر للمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى المعقود في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وقد طُلب من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إنشاء آلية لرصد تنفيذ خريطة الطريق المشتركة. وبمبادرة من الحكومة، نظم في البلد يوم ١٤ كانون الثاني/يناير اجتماع لرصد تنفيذ خريطة الطريق المشتركة. وقد اجتمعت هناك لجنة وزارية شكلت في إطار مجموعة رؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تتألف من وزراء خارجية أنغولا ورواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى، بمساعدة فريق خبراء تقنيين لإجراء وقيادة حلقات عمل مفيدة لاستكمال تنفيذ خريطة الطريق، تكملة للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. وكما قُلت، عُقد الاجتماع كذلك وفقا للبيان الذي أشار إلى أن المسؤولية عن آلية الرصد والتنفيذ تقع على عاتق سلطات أفريقيا الوسطى من أجل إقامة تنسيق مع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى التقنيين والماليين، بدعم من ممثلي المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

إنني أدعو إلى دعم لا لبس فيه من المجتمع الدولي والدول الأعضاء الممثلة هنا اليوم من أجل حسن سير وتنفيذ خريطة الطريق المشتركة. ومن هذه النقطة فصاعدا، يجب علينا أن نعمل معا بشأن التوصيات والتحديات التي طرحت في الاجتماع الذي عقد في ١٤

وكذلك اتخذت خطوات للمضي قدما بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه رئيس الجمهورية ورئيس الدولة وفقا لخريطة طريق لواندا؛ وتعليق الملاحقة الجنائية لبعض قادة المعارضة الديمقراطية، وبالتالي تسريع عملية الحوار الجمهوري؛ وبدء عملية الانتخابات الإقليمية والمحلية بمساعدة الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف؛ وتحسين المناخ الاجتماعي من خلال الحوار المستمر مع الشركاء الاجتماعيين وإعادة تقييم الحد الأدنى المضمون للأجور؛ واختتام برنامج موسع للمرافق من خلال الحوار مع الشركاء التقنيين والماليين؛ وتمديد الخطة الوطنية للتعافي وبناء السلام إلى عام ٢٠٢٣، في انتظار وضع إطار مرجعي جديد لتعبئة الموارد.

وننوه بالدعوات إلى الإسراع بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ومن المهم التذكير، كدليل على رغبة الحكومة في إحراز تقدم في عملية السلام، بأن جميع مبادرات عملية السلام، سواء كانت محددة أو جارية، نشأت عن دعوات سلطات أفريقيا الوسطى سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف. وجميع تلك الدعوات كانت مدفوعة برغبة الحكومة وحدها في تعزيز السلم والاستقرار وتحسين الحياة اليومية لسكاننا وإعطائهم أملا في مستقبل أفضل.

وذلك الالتزام بالسلام والهدوء والتتمية لم يتغير. بل على العكس من ذلك، تعزز في مواجهة الظلم غير المقبول المتمثل في حرمان سكان أفريقيا الوسطى من حقوقهم في حين أن هناك في أماكن أخرى إدانة بالإجماع للإرهاب والبؤس الذي يتعرض له بعض الناس بسبب طغيان الآخرين واضطهادهم. إن ذلك التصميم والالتزام بالخروج من عقود من الخضوع للعنف قويان - قويان جدا. ولذلك السبب، وإدراكا من جمهورية أفريقيا الوسطى لحالتها المحفوفة بالمخاطر والضعف، فإنها تدعو الشركاء والبلدان الصديقة والمنظمات التي لديها القدرة والتي تتمثل مبادئها الأساسية في دعم من يواجهون صعوبات وجهودنا

وأود أن أقول أنه يجب علينا أن نجعل تطلعات شعب أفريقيا الوسطى هدفا مشتركا لنا. والقصد كما سبق ذكره، أن يكون الحوار الجمهوري الذي سيعقد في آذار/مارس المقبل شاملا وملتمزا بمبدأ رفض الإفلات من العقاب - وهو مبدأ أساسي نود أن نقيم على أساسه سيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي للحوار - المرتبط بالإطار المرجعي الذي يعترف به الجميع بوصفه الأداة الوحيدة للسلام - أي الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى - أن يعزز الملكية الوطنية للسلام والعملية السياسية دون أي تدخل كما يشير تقرير الأمين العام.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية - مع مراعاة الشواغل المذكورة في التقرير المعروض هنا وأن الحالة الأمنية لا تزال غير مستقرة - ينبغي أن نشيد بأنها بلغت مستوى من الاستقرار بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات المتحالفة معها. وترحب جمهورية أفريقيا الوسطى بانخفاض معدل الجريمة في مدينة بانغي. ولا تزال عملية فض الاشتباك بين الجماعات المسلحة ملتزمة بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة - فيما يتعلق مثلا بالوحدات الأمنية المختلطة الخاصة - ومستمرة كما هو الحال في بوار وباوا. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيسي لإضعاف التمرد من جانب ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير يتمثل في الانشقاق الكبير بين عناصره المسلحة التي تواصل الابتعاد عن العنف وعن قادة التمرد.

وتستمر إعادة بناء قوات الدفاع والأمن على قدم وساق تمشيا مع خطة الدفاع الوطني ودعم المجتمع الدولي والشركاء.

وتجري بصورة منتظمة مقاضاة المشتبه بانتهاكهم لحقوق الإنسان ومحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية ذات الصلة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى دون المساس بالتدابير التأديبية التي يتخذها المفتش العام للقوات المسلحة. ويعزى الانخفاض في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى الإدانات والتدابير التأديبية التي اتخذتها السلطات المختصة. وتهدف عمليات تأمين مواقع التعدين إلى نزع السيطرة عليها من قبل الجماعات

كانون الثاني/يناير. كما إن الأمر يتعلق بالعمل معا من أجل بلوغ الأهداف التي حددتها المجالات المواضيعية الستة لخريطة الطريق، والتي سأذكرها هنا.

الأول هو التزام الجماعات المسلحة. أولا وقبل كل شيء، يجب إعادة الجماعات المسلحة إلى رشدها. يجب عليها أن تنبذ العنف وتتضمن إلى عملية السلام. ثانيا، وقف إطلاق النار لتهيئة مناخ الثقة الملئم لعملية السلام. ثالثا، عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن لأفراد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير مع التزام القادة بموجب إطار مبادرة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. رابعا، إصلاح قطاع الدفاع والأمن مع مراعاة احترام السيادة عندما يتعلق الأمر بتخطيط الجيش الوطني وتشكيله. خامسا، تأمين الحدود من خلال تنفيذ اتفاقات محددة ثنائية أو ثلاثية الأطراف مع البلدان المجاورة. سادسا، العملية السياسية وتشمل استعادة سلطة الدولة في كامل أراضي أفريقيا الوسطى ودعم المبادرة الرئاسية للحوار الجمهوري. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة أود أن أقول إنها حظيت بتأييد مؤتمر قمة رؤساء الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي ولكنهم لم يوصوا بها.

وأجري أول تحليل للتنفيذ في ١٤ كانون الثاني/يناير. وركزنا لكي نكون عمليين على المجالات المواضيعية الثلاثة الأولى بهدف تحديد التحديات وتقييمها ثم تقديم توصيات بأن يعمل جميع الشركاء معا بروح من التضامن لمعالجة عدم احترام الجماعات المسلحة للالتزامات التي تعهدت بها في المجال المواضيعي الأول المتعلق بنبذ العنف وانتهاكات وقف إطلاق النار من جانب واحد التي أعلنها رئيس البلد، والصعوبات في تنفيذ عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن بالنسبة لأفراد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وعدم استعداد الجماعات المسلحة لاحترام العملية - وبلزنا كل ذلك الآن بالحزم في قرارنا بدعم عملية السلام والمبادرات التي تتخذها المنطقة دون الإقليمية حتى نتمكن في نهاية المطاف من تحقيق ما يتجاوز حفظ السلام - وقبل ذلك - تحقيق السلام الذي يتوق إليه شعب أفريقيا الوسطى.

من المقرر أن تبدأ المحكمة الجنائية الخاصة، التي أنشئت تدريجياً، في النظر في القضايا في آذار/مارس.

ويستمر إضفاء الطابع الرسمي على إطار للاتصال والتشاور بين المدعي الخاص للمحكمة ووزارة العدل حتى يتسنى تحديد الصعوبات المتصلة بتنفيذ مهام المحكمة في الوقت المناسب وتعزيز التدابير المناسبة لتيسير محاكمة الأشخاص في إطار ولايات قانونية أو سياسية أو عسكرية.

وتعمل هيئات الإدارة والمساءلة داخل السلطة القضائية والجيش جاهدة لتحديد الخلل الوظيفي وتحديد المسؤولية مع تنفيذ الأوامر القضائية الصادرة بحق شخصيات سياسية وعسكرية.

لقد تحسّن معدل التغطية القضائية والجزائية بقدر كبير في الآونة الأخيرة، كما أشار الأمين العام في تقريره، بفضل الجهود الكبيرة المبذولة لإعادة نشر الموظفين.

وفي مواجهة تكرار الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فيما يتصل بالآزمة، أنشئت هيئة التحقيق الخاصة التي كانت ولايتها الأولية محدودة لتكون هيئة دائمة مع إجراء التعديلات اللازمة عليها حتى يتسنى لها التعاون مع شعبة حقوق الإنسان.

أما الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الحوادث العسكرية التي وقعت في بويو وماتيكيا وبالقرب من مقر إقامة رئيس الدولة، فستعالجها الآليات المعنية وفقاً للقانون وعلى النحو المناسب، وسيتم تناولها في تقرير وطني سيصدر لاحقاً.

وعندما يتعلق الأمر بهذه النقطة الأخيرة، تواصل الحكومة استنكار عدم الدقة في التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي في النزاعات، الأمر الذي لا ييسر إجراء تحقيقات قانونية أو ملاحقات جنائية. ومن الضروري أن تكون التقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان شاملة وأن تطبق على جميع الجهات

المسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والحضور غير المأذون به للرعايا الأجانب في تلك المواقع.

ويجب عدم الشك في الجهود المبذولة لترسيخ السلام. ولم تكتفِ سلطات أفريقيا بالابتعاد عن خيار النهج العسكري بمفردها، بل اختارت أيضاً - على النحو الذي أوصى به ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن قرارات مجلس الأمن - ضمان حماية شعوبها وسلامة أراضيها - وتلك مسؤوليتها.

ويجب أن نستمع أيضاً إلى الشواغل المتعلقة بالحالة الإنسانية المقلقة والجرائم المرتكبة ضد المدنيين والرعايا الأجانب وانتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فضلاً عن فهمها. بيد أنه يجب علينا أن نستمع ونفهم أيضاً أن شعب أفريقيا الوسطى قد فاض به الكيل من الاستخدام المستمر للقوة من قبل الجماعات المسلحة، لا سيما وأنه ظل مستمرا منذ عقود. لقد سئم المواطنون من التعرض للعنف وتبرير ممارسة الإفلات من العقاب بضرورة الحوار مع أولئك الذين يلحقون بهم الأذى في حين تستمر ملاحقة المجرمين وتقديمهم إلى العدالة مع الحرص على تجنب ازدواجية المعايير في أماكن أخرى.

وإذ نلاحظ ونفهم قلق الأعضاء الشديد من الانتهاكات والهجمات على ذوي الخوذ الزرق والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ينبغي ألا تنسوا ملايين الضحايا في أفريقيا الوسطى الذين فقدوا أرواحهم على أيدي الجماعات المسلحة وخلال مختلف محاولات الانقلاب - سواء كانت ناجحة أم فشلت - في ٢٠٠٣ و ٢٠١٣ و ٢٠٢٠ ناهيك عن أولئك الذين استشهدوا خلال عمليات الانقلاب والتمرد في عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات. إن انتهاكات حقوق الإنسان غير مقبولة، ولكن من غير المقبول أيضاً إضفاء الشرعية على عنف الجماعات المسلحة بالتركيز على الانتهاكات خلال فترة محدودة مع تجاهل أكثر من ٢٠ عاماً من التعرض لأعمالها الهمجية.

ويتوقف إحراز تقدم ملموس على الجبهة السياسية وفي السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار على قدرتنا على توفير العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. ولهذا يسر الحكومة أن تعلن ما يلي:

الفاعلة لكي تكون محايدة وغير مدفوعة بالاعتبارات الجغرافية - السياسية أو باعتبارات إنشاء تسلسل هرمي للضحايا وفقا لسمعة الشخص الخاضع للمحاكمة. إن الأمر يتعلق في الأساس بإدانة من يستحقون الإدانة. ويجب إدانة جميع الجهات الفاعلة التي ارتكبت جرائم وانتهاكات في أراضي أفريقيا الوسطى - ليس فقط لمساعدة مواطني أفريقيا الوسطى ولكن لصالح البشرية جمعاء - بغية إظهار أن ضمان السلام في العالم وحماية حقوق الإنسان لا تقتصر على مسألة التكلم عن الإنسانية، بل يتعلق قبل كل شيء بممارسة المبادئ الإنسانية، وأن إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩ ينبغي ألا يكون مجرد كلمات على قصاصة ورق لا تُقرأ.

وينبغي أن يساعدنا احترام الجانبين للالتزامات التي قطعناها على أنفسنا وللمبادئ المدروسة بعناية لميثاق الأمم المتحدة على التغلب على مشاعرنا واختلافاتنا في الرأي وانتقاداتنا، مع العلم بأن النقد البناء قيمة يجب نشرها من خلال "التواضع والكرامة التي لا تخلف شعورا بالمرارة"، وفقا لنصيحة المهاتما غاندي.

إن استمرار وجود عدد كبير جدا من الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال يفضي إلى عواقب وخيمة وينشئ عقبات أمام بناء بلد يحترم القيم الإنسانية. وتود حكومة بلدي أن تؤكد للمجتمع الدولي أن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والاعتداء الجنسي في حالات النزاع وحرية تداول السلع وتنقل الأشخاص تشكل شواغل رئيسية لحكومة أفريقيا الوسطى. وتواصل الحكومة وضع آليات مناسبة لتوفير أفضل الحلول للمشاكل التي لا تزال تؤدي إلى تفاقم الحالة في البلد. وفي هذا الصدد، تدعو الحكومة مرة أخرى جميع شركائها إلى مواصلة دعمنا لتحقيق الاستقرار الدائم.

وتكرر الحكومة دعوتها إلى الرفع الكامل للحظر المفروض على الأسلحة. وتدعو المجلس إلى إسقاط الجزاءات غير الملائمة والتعسفية التي تضر بالقوات الحكومية. فهي غير عادلة وغير فعالة لأنها لا تتماشى مع الأهداف والحالة في الميدان. ونحن بحاجة ماسة إلى التزام مشترك بالعمل على تخفيض قدرات أعداء السلام - الجماعات المسلحة - بما يتفق مع ولاية البعثة.

وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لشركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف وأثني عليهم على ما قدموه من أشكال دعم عديدة مكنت من إحراز بعض التقدم. وأود أيضا، بالنيابة عن جمهورية أفريقيا الوسطى حكومة وشعبا، أن أشكر البعثة على دعمها، ولا سيما على الجهود

ومن الضروري ممارسة عدم التسامح مطلقا مع الإفلات من العقاب عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان. وأثناء وجودنا في جمهورية أفريقيا الوسطى، شهدنا تحية وحدة من الوحدات على أساس ادعاءات غير مثبتة اعتبرت خطيرة بما يكفي لتبرير سحبها، وشهدنا أيضا عدم إجراء أي محاكمات بعد تلقي ٤٠ تهمة و ٤٠ شهادة.

وأود أن أختتم الكلام عن مسألة الأمن بمناقشة الإصلاحات التي أجريت فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن.

إن المقاتلين السابقين المسرحين الذين قبض عليهم وبحوزتهم مواد عسكرية في مقاطعة كوتو العليا عقب عملية بحث تم إطلاق سراحهم في نهاية المطاف بعد التحقيق معهم.

وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وبخصوص إدارة الأسلحة والذخائر تحديدا، أنشئت لجنة في شباط/فبراير ٢٠٢١ معنية بالتنفيذ والمتابعة. وقد وضعت اللجنة قائمة بالموظفين المدربين والمؤهلين للعمل في مستودعات الأسلحة والذخيرة. ونظرا لعدم وجود معدات فتاكة، لا يعمل هؤلاء الموظفون جميعا.

ويبدو لي من المهم أن نتعلم من الماضي ونتطلع إلى المستقبل وأن ننسق عملنا على نحو أفضل من أجل تحقيق هدفنا المشترك، وهو

الطرق التي تستخدمها الدبابات وغيرها من المعدات الثقيلة؛ ودعم لجنة التحقيق في استخدام المتفجرات، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل لتنفيذ خريطة الطريق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ وتعزيز تنفيذ خريطة الطريق المشتركة نفسها؛ فضلا عن مواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يشكل نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج عناصر أساسية له.

وتؤكد الحكومة من جديد أنها تعطي مكانة رفيعة للمشاورات الجارية مع شركائها، بما يتجاوز التقدم الكبير المحرز في جميع المجالات من أجل تحقيق التنمية، بغية إيجاد الحلول لبلوغ أهدافنا. وأود أن أختتم بياني باقتباس من روبرت ساباتييه: "إن أصدقاء أعدائنا - الذين نعتقد أنهم أعداء - هم حلفاؤنا بحكم طبيعتهم".

الرئيس (تكلم بالروسية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن هذا الموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

المبذولة للتوسط في الحوار المجتمعي، ومواءمة آليات الإنذار المبكر، ودعم نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم.

وأود أن أشيد بصفة خاصة بعمل الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، أخي العزيز منكور ندياي، في ظل ظروف صعبة. إن سياق أفريقيا الوسطى سياق صعب لأنه حالة نزاع استمر لفترة طويلة جدا. وأتقدم بخالص الشكر إلى منكور على عمله معنا ومن أجلنا في الكفاح من أجل السلام. ولا تزال عملية السلام تواجه تحديات كثيرة، ولكنني أشكره على إسهامه والتزامه الراسخ بالعملية. ونحثه على مواصلة الدفاع عن قضيتنا حتى خارج حدود جمهورية أفريقيا الوسطى.

وسأختتم بياني بالتذكير بأنه لم يتم التشكيك مطلقا في الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويسر حكومة بلدي تجديد ولاية البعثة. إنها الآن مسألة تتعلق بتحقيق المزيد من الفعالية من أجل التخفيف من الشعور بالإحباط وتحقيق التطلعات المشروعة لشعبنا، الذي نحن مسؤولون عن أفعالنا أمامه. وينبغي أن يؤدي توسيع نطاق المساعي الحميدة للبعثة إلى زيادة الفعالية والنتائج، ولا سيما في دعم برامج تدريب قوات الأمن المحلية؛ وإصلاح